



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر الدَّين العام الداخلي في الائتمان المصرفي الموجه للقطاع
الخاص

العراق حالة دراسية للمدة (2019_2010)

بحث مقدم إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات
نيل شهادة الدبلوم العالي في العلوم المالية والمصرفية

من قبل

الطالبة رعد جاسم محمد

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

كمال كاظم جواد الشمري

٢٠٢٠م

١٤٤٢هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ

نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ) [القصاص: ١٤]

صدق الله العلي العظيم



إلى التي علّمتني ان يكون لي طموح أراه
إلى التي تعبت لتعبي وفرحت لفرحي وتحملت كل لحظة ألم في حياتي وحولتها إلى
لحظات سعادة وفرح إلى والدتي الغالية الحبيبة .
إلى ملجئي وملاذي.... الى حبيبي وروح قلبي والدي نور عيني.
إلى عائلتي الحبيبة التي يسّرت لي سبيل الراحة والظروف الملائمة لكتابة كل صفحة من
صفحات هذه الدراسة.
ومن الله التوفيق بمافيه الخير والصالح.

الشكر والأمتنان

الحمد لله والشكر لله العزيز القدير، أحمده عدد خلقه وزنه عرشه ورضا نفسه ومداد كلماته الذي انعم على أن هداني ووفقتني على انجاز دراستي هذه والصلاة والسلام على نبي الرحمة سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين واصحابه الغر الميامين

تدعوني فروض الأمانة والوفاء أن أتقدم بجزيل امتناني لكل من غمرني بعطائه، فلا يسعني وأنا أضع اللمسات الاخيرة على هذا البحث الا أن أتوج شكري وامتناني الى أستاذي الفاضل ا.م.د كمال كاظم جواد لتفضله بقبول الاشراف على هذا البحث ولجهوده المبذولة وتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة التي كان لها الاثر الكبير في اخراج البحث بشكله الحالي فله مني كل الشكر والامتنان وجزاه الله عني خير الجزاء. كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان الى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الافاضل لقبولهم مناقشة بحثي المتواضع هذا وإثرائه بتوجيهاتهم السديدة التي ستكون محط اعتزاز وتقدير جزاهم الله خير الجزاء، وشكري وامتناني للاساتذة المقوم العلمي والمدقق اللغوي على جهودهم في أظهر الرسالة بشكلها اللائق لغويا وعلميا وخالص شكري وامتناني الى جميع أساتذة كلية الادارة والاقتصاد وأخص بالذكر الاستاذ الدكتور (علاء فرحان طالب) عميد الكلية والذين كان لي الشرف أن أدرس على أيديهم. وساعدوني بالتوجيه والنصيحة والكلمة الطيبة، كما أتقدم بالشكر وامتناني لزملائي في الدراسة الذين جمعني وإياهم حُب المعرفة والطموح، كما اتقدم بالشكر وامتنان للأستاذ (جهاد فيصل جهاد) لما أبداه من روح التعاون وجهد طول مدة البحث، والشكر موصول الى جميع الموظفين في الدراسات العليا لما قدموه من مساعدة في مدة الدراسة جزاهم الله خير الجزاء ...

ولا أنسى أن أقدم بوافر الشكر والامتنان لمن تقاسموا معي عناء الدراسة وكانوا لي خير سند ورفيق... عائلتي الكريمة، وأخيرا التمس العذر ممن فاتني ذكرهم وأمنياتي بالموقفية والنجاح للجميع..

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الآية القرآنية	١
ب	الإهداء	٢
ج	الشكر والتقدير	٣
د.ه.و	قائمة المحتويات	٤
و	قائمة الجداول	٥
و	قائمة الاشكال	٦
ز	المستخلص	٧
١	المقدمة	٨
الفصل الاول: المنهجية البحث والدراسات سابقة		
٥-٣	المبحث الاول: منهجية الدراسة	٩
٣	اولا: أهمية الدراسة	١٠
٣	ثانيا: مشكلة الدراسة	١١
٣	ثالثا: أهداف الدراسة	١٢
٤	رابعا: فرضية الدراسة	١٣
٥	خامسا: الحدود المكانية والزمانية	١٤
١٤-٦	المبحث الثاني : دراسات سابقة	١٥
١٤-٦	دراسات سابقة	١٦
١٤	أهم مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	١٧
الفصل الثاني: الاطار النظري للدين العام الداخلي والائتمان المصرفي		
٣٢-١٦	المبحث الاول: الاطار النظري للدين العام الداخلي	١٨
١٦	مقدمة	١٩
١٨-١٧	أولا: مفهوم الدين العام	٢٠

٢١	ثانيا: أنواع الدين العام	١٩-١٨
٢٢	ثالثا: وظائف الدين العام	١٩
٢٣	رابعا: مبررات اللجوء الى الدين العام	٢٠-١٩
٢٤	خامسا: أثر الدين العام في المتغيرات الاقتصادية الكلية	٢٤-٢٠
٢٥	سادسا: مؤشرات الدين العام	٢٥-٢٤
٢٦	سابعا: إدارة الدين العام	٢٦-٢٥
٢٧	ثامنا: مفهوم الدين العام الداخلي	٢٧-٢٦
٢٨	المبحث الثاني: الاطار النظري للائتمان المصرفي	٢٧-٣٩
٢٩	أولا: مفهوم الائتمان المصرفي	٢٧-٢٩
٣٠	ثانيا: أهمية الائتمان المصرفي	٢٩-٣٠
٣١	ثالثا: أسس منح الائتمان	٣٠
٣٢	رابعا: أنواع الائتمان المصرفي	٣٠-٣٣
٣٣	خامسا: مبادئ منح الائتمان	٣٣
٣٤	سادسا: العناصر الأساسية في سياسة الاقراض ومنح الائتمان ومخاطرة	٣٣-٣٧
٣٥	سابعا: المخاطر الائتمانية	٣٧
٣٦	ثامنا: مصادر المخاطر الائتمانية	٣٧-٣٨
٣٧	تاسعا: مقومات منح الائتمان المصرفي	٣٨
٣٨	عاشرا: مؤشرات المخاطر الائتمانية	٣٨-٣٩
٣٩	احدى عشرة: تصنيف المخاطر الائتمانية	٣٩
الفصل الثالث: تحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام الداخلي والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في العراق		
٤٠	تمهيد	٤١
٤١	المبحث الاول: الدين العام الداخلي في العراق	٤٢-٤٦
٤٢	أولا: الدين العام الداخلي	٤٢-٤٣
٤٣	ثانيا: استراتيجيات إدارة الدين العام الداخلي في العراق	٤٣-٤٤
٤٤	ثالثا: واقع اجمالي الدين العام الداخلي في العراق	٤٤-٤٥
٤٥	رابعا: مؤشرات قياس الدين العام في العراق	٤٥-٤٦

٤٦	المبحث الثاني: الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص في العراق	٥٠-٤٧
٤٧	اولا: مفهوم الائتمان المحلي	٤٧
٤٨	ثانيا: الائتمان النقدي والتعهدي بالعراق	٥٠-٤٧
٤٩	المبحث الثالث: تحليل الترابط بين الدين العام الداخلي والائتمان المصرفي في العراق	٥٧-٥١
٥٠	اولا: اختبار فرضيات الارتباط بين المتغيرات الدراسية	٥٥-٥٢
٥١	ثانيا: اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة	٥٧-٥٥
الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات		
٤٩	اولا: الاستنتاجات	٥٨
٥٠	ثانيا: التوصيات	٥٩-٥٨
٥١	ثالثا: قائمة المصادر	٦٥-٦٠

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	اجمالي الدين العام الداخلي في العراق (٢٠١٠-٢٠١٩)	٤٥
٢	الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق (٢٠١٠-٢٠١٩)	٤٩
٣	الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية في العراق (٢٠١٠-٢٠١٩)	٥٠
٤	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	٥١
٥	اختبار علاقات الارتباط بين قيمة الدين العام الداخلي و الائتمان النقدي	٥٢
٦	اختبار علاقات الارتباط بين قيمة الدين العام الداخلي و الائتمان التعهدي	٥٤
٧	تحليل علاقات الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الاولى	٥٦
٨	تحليل علاقات الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية	٥٧

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٤٥	الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2019-2010	١
٤٩	الائتمان النقدي في العراق للمدة 2019-2010	٢
٥٠	قيمة الائتمان التعهدي في العراق للمدة 2019-2010	٣

المستخلص:

يسعى البحث لتوضيح تأثير بين مقدار الدين العام الداخلي في الائتمان المصرفي في العراق في المدة 2010-2019 . إذ للدين العام دور مهم وفعال في استقرار المصرفي ومنح التسهيلات الائتمانية وهذا يعتمد على حجم الدين وطرق ادارته والتصرف به وتوجيهه لصالح الاقتصاد ونموه حيث يمكن الاستفادة منه في مجالات تعزيز الطاقة الانتاجية الامر الذي يعد محفزا لنشاط القطاع المصرفي وان زيادة الدين العام الداخلي وتراكمه يقود الى تزايد عجز الموازنة العامة والضغط على الموازنات القادمة الامر الذي يؤدي الى ضعف القدرة على سداد أصل الدين العام وفوائده المترتبة عليه أي أن ارتفاع نسبة الدين تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الدين ومن ثم المخاطر التي تصاحبها.

ويتضمن الفصل الاول مقدمة البحث ومنهجية البحث ودراسات سابقة أما الفصل الثاني فتضمن المتغير الاول أي الدين العام مفهومه وأنواعه والمبررات التي تؤدي للجوء إليه والاثار الاقتصادي الناتجة عنه وأسبابه والمتغير الثاني مفهومه وعناصره ومبادئه والمخاطر المترتبة عليه ،ويتضمن الفصل الثالث تحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام الداخلي والائتمان المصرفي للقطاع الخاص في العراق حيث تم استخدام حالة دراسية العراق خلال الفترة (2010-2019) وجاءت النتيجة عبر التحليل الاحصائي اي تحليل الترابط بين المتغيرين في العراق وحسب الفرضيات المفروضة ان هناك علاقة طردية بين المتغيرين اي كلما ارتفع الدين العام الداخلي ارتفع الائتمان بنوعية النقدي والتعهدي والعكس صحيح وهذا مخالف لطبيعتها فالمعروف ان العلاقة بينهما علاقة عكسية .

المقدمة Introduction

يمثل ' الدين العام مصدراً مهماً تلجأ اليه الدولة لتمويل النفقات العامة في ظل عجز الإيرادات الأخرى، ويعد الدين العام محل جدل بين الاقتصاديين فمن ناحية عارض الاقتصاديون الكلاسيك وبشدة اللجوء الى القروض العامة في ظل مفهوم الدولة الحارسة و نادوا بضرورة توازن الموازنة العامة، في حين دافع رواد الفكر الاقتصادي التدخلّي وعلى رأسهم كينز عن مبدأ التمويل بالعجز اي استخدام القروض العامة في تمويل عجز الموازنة وعدم الالتزام بتوازن الموازنة العامة من دون اقتراض .

وأن الدين العام بصورة عامة ناتج من انخفاض الإيرادات عن النفقات العامة الامر الذي ينتج عنه عدم الإستقرار في الاقتصاد مما يؤدي الى عدم منح القروض، وغالباً يؤدي الدين العام الداخلي إلى ارتفاع اسعار الفائدة المحلية ووفقاً للعلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة سينخفض الحافز على الاستثمار المحلي وعليه تراجع معدل النمو الاقتصادي. أن ظاهرة الدين العام العراقي قد برزت بأبعاده الداخلية والخارجية منذ الثمانيات من القرن الماضي اذ عانى الاقتصاد العراقي من تشوهات هيكلية في بنيتها ، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على أداء مؤشراتته ، وذلك عن العقوبات الاقتصادية التي خضع لها الاقتصاد العراقي منذ الثمانيات نتيجة لتعرضه لحروب متكررة فضلاً عن العقوبات الاقتصادية التي خضع لها الاقتصاد العراقي منذ الثمانيات ً والتسعينات من القرن الماضي مما أدى الى ارتفاع حجم المديونية بشكل كبير فضلاً عن افتقار الاقتصاد العراقي الى قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة الأمر الذي أدى إلى انخفاض إيراداته من العملات الأجنبية اللازمة لتغطية وارداته هذا من جهة ، مع العجز المتزايد في الموازنة العامة العراقية من جهة أخرى .

الفصل الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الاول: منهجية البحث

المبحث الثاني: دراسات سابقة

المبحث الاول

منهجية البحث

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث بالتعريف بحجم الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2010-2019 والاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، إذ إنّ حجم الاستثمار في القطاع الخاص يتأثر بشكل غير مباشر بمستوى الدين العام الداخلي، وذلك عبر ما يعرف (بأثر المزاحمة)، كما ان القطاع المصرفي بشكل عام يتأثر بالدين العام الداخلي إذ إن قيام المصارف التجارية بشراء السندات الحكومية يؤدي الى انخفاض في حجم السيولة الموجودة مما يؤثر في قابلية تلك المصارف على منح القروض والائتمان الموجة للقطاع الخاص.

ثانياً: مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في تفاقم الدين العام الداخلي في العراق وتأثيره على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فمن المعروف بأن الاقتراض الداخلي الحكومي سوف يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة وفي ضوء ذلك يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات الآتية:

١. لماذا تلجأ الحكومات إلى الاقتراض الداخلي؟
٢. ماهي الأثار المترتبة للدين العام الداخلي على حجم الائتمان المصرفي؟
٣. هل أن جميع أنواع الاقتراض الداخلي تؤثر سلباً على الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تشخيص مكانم القوة والضعف في السياسة المالية في العراق ولاسيما إدارة الدين العام من جهة وقابلية القطاع المصرفي في دعم ومساندة الحكومة في مواجهة الازمات المالية التي يمكن أن تتعرض لها ولاسيما في ظل حاجة الحكومة الى الموارد الاقتصادية والمالية في حربها ضد الارهاب وانخفاض اسعار النفط فضلا عن الفساد المستشري في البلد والذي يؤدي دوراً كبيراً في هدر الموارد الاقتصادية وضياعها.

رابعاً: فرضية البحث

يمكن تقسيم فرضيات البحث إلى قسمين الأولى فرضية الارتباط بين المتغيرات والأخرى فرضية التأثير، وكما يأتي:

١- فرضيات الارتباط

أ- الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي والائتمان النقدي الموجه للقطاع الخاص.

ب- الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي والائتمان التعهدي الموجه للقطاع الخاص.

٢- فرضيات التأثير

أ- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يؤثر الدين العام الداخلي بصورة معنوية في الائتمان النقدي .

ب- الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يؤثر الدين العام الداخلي بصورة معنوية في الائتمان التعهدي .

خامساً: الحدود المكانية والزمانية

يمكن تحديد الحدود المكانية في حالة الاقتصاد العراقي وسياسة وزارة المالية في الاقتراض الداخلي لاسيما من القطاع المصرفي، أما بالنسبة للحدود الزمانية فقد تحددت الدراسة بالمدة من 2010 ولغاية 2019 من أجل الوصول إلى صحة الفرضية من عدمها.

المبحث الثاني

دراسات سابقة

يسعى هذا المبحث إلى تقديم خلاصة مبسطة لدراسات وابحاث سابقة من حيث العنوان والاهداف والعينة والمقاييس وأهم الاستنتاجات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة ويمكن عرضها كالآتي:

اولاً: دراسات متعلقة بمتغير (الدين العام الداخلي) ومتغير (الائتمان المصرفي)

١. دراسة: (الجزراوي، النعيمي، 2010)

عنوان الدراسة	تحليل الائتمان المصرفي بأستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة تطبيقية نظرية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال المدة (2005-2007)
هدف الدراسة	يهدف البحث إلى استخدام تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الاداء واتخاذ القرارات الرشيدة واطهار اثر التحليل الائتماني على اداء أنشطة المصارف التجارية في العراق وبشكل خاص نشاط مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة 2005-2007.
فرضية الدراسة	إن اجراء التحليل المالي على أنشطة المصرف الائتمانية سيوفر معلومات مفيدة لعملية التخطيط والرقابة وتقويم الاداء واتخاذ القرارات الرشيدة وكشف الفرص الاستثمارية الجديدة لادارة المصرف.
المجتمع والعينة	إذا تم اختيار المدة من 2005-2007 بوصفها مدة مستقرة نسبياً كما جرى اختيار مصرف الشرق الاوسط للاستثمار لكونه من المصارف التجارية الجيدة وفقاً لترتيب المصرف قياساً بالمصارف الخاصة في العراق
نتائج الدراسة	يعد الائتمان بمثابة علاقة مبنية على اساس الثقة المتبادلة بين الطرفين الدائن (المصرف) والمدين (المقترض) وبالاعتماد على هذه العلاقة يمكن للمدين المقترض الحصول على مبلغ معين من المال لتحقيق اغراض محددة يبتغيها وبموجب شروط معينة ان سيولة المصرف خلال المدة كانت جيدة ومتحفظة حيث حافظ المصرف على الموازنة بين استثمار جزء كبير من ودائع زبائنه وبين احتفاظه بسيولة جاهزة لمواجهة حالات السحب الطارئة التي ممكن حدوثها والمصرف كان حريصاً على تحقيق الارباح الجيدة.

عنوان الدراسة	تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية (2000-2011)
هدف الدراسة	يمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل تطور الدين العام الفلسطيني وأثره وتحقق كذلك هدف التعرف على مكونات الدين العام ومصادرة وتقييم الدين العام بإستعمال مؤشرات الدين العام وتحديد أثره
فرضية الدراسة	تعتمد الدراسة على فرضيات علمية أن حجم الدين العام وفقا للمؤشرات الدولية للدين لم يصل الى مرحلة الخطر وعبء الدين الداخلي يمثل العبء الاكبر للدين العام بحكم قصر المدة الزمنية وارتفاع معدلات الفائدة وان الاتجاه العام للدين مرشح للزيادة والتأثير سلبا على المؤشرات الاقتصادية الكلية في ضوء استمرار الازمة المالية
المجتمع والعينة	ركزت الدراسة على المنهج التحليلي الاقتصادي في تحديد ظواهر البحث ومتغيراته وتحليل الظواهر والوصول الى تفسيرات للواقع استنادا الى الاصول النظرية
نتائج الدراسة	أن الدين العام شهد قفزات متلاحقة طول المدة (1995-2011)شهدت المدة(2000-2011) تطورات مهمة حيث زاد حجم الدين من 795مليون دولار الى 2213 مليون دولار في عام 2011، إذ احتل الدين الخارجي النسبة الاكبر من حجم الدين ويعدّ الدين الداخلي الاكثر عبنا بسبب طبيعته وشروطه وبأستخدام مؤشرات الدين العام مجتمعة نجد ان الدين العام لم يصل الى مرحلة الخطر وفقا للمعايير الدولية لكن وجود دين في سياق الازمة المالية مستمرة وعجز مستمر في الموازنة وضعف اقتصادي عام يجعله متأثرا بهذه الازمة ويصبح قريبا من حالة الخطر، إذ أسهم الدين الخارجي حصرا بدور مهم في تطوير البنية التحتية وساهم في زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري وان زيادة عبء الدين العام في المدة (2010،2011) وفي سياق الازمة قد يؤدي الى زيادة حجم الدين العام خاصة الداخلي لمواجهة العجز المتوقع مما يعني الدخول الى حلقة مفرغة تتكون من الديون وابعائها وعجز الموازنة

٢. دراسة (ابو مدللة، العجلة، 2013)

٣. دراسة (طه، 2013)

<p>دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الارباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار)</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تهدف الدراسة بجزئها النظري والعملي الى بيان دور المصارف التجارية في مواجهة المخاطر الائتمانية التي تنشأ من قيامها بمنح الائتمان بكل انواعه لاطراف خارجية</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>وجود نظام يسمح بإجراء تطبيق شامل ومستقل لسياسات المصرف الائتمانية واجراءاته المتعلقة بمنح الائتمان بكل انواعه سيؤدي الى تقليل المخاطر الائتمانية وزيادة الارباح ووجود سياسات ملائمة للتحقق من جودة الموجودات وكفاية الاحتياطات المخصصة لتغطية الائتمان سيؤدي الى تقليل المخاطر ووجود نظام للمعلومات لدى الادارة العليا يسمح بتحديد ومراقبة المخاطر المركزة الموجودة في محفظة القروض سيؤدي الى تقليل المخاطر الائتمانية وزيادة الارباح</p>	<p>فرضية الدراسة</p>
<p>دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار</p>	<p>المجتمع والعينة</p>
<p>تؤدي المصارف التجارية دورا فعالا في تقديم القروض من المساهمة في انعاش الاقتصاد وان عملية منح القروض لاتخلو من المخاطر التي يعمل المصرف على تقاديتها والتقليل منها حيث يتعامل المصرف مع زبائنه بحذر من اجل تقليل من المخاطر عدم التسديد أو تأجيل التسديد بأخذ اجراءات وقائية تقوم المصارف بمنح الائتمان المصرفي بناء على الدراسات الائتمانية لمراكز زبائنها وتهدف الى قياس مستوى المخاطر الائتمانية الذي سيواجهه المصرف اذا ماقرر الموافقة على منح الزبون مبلغ من التسهيلات الائتمانية وللحد من المخاطر الائتمانية المصاحبة لعملية منح الائتمان المصرفي تقوم المصارف بتنويع القروض والتسهيلات التي تمنحها لزبائنها وفقا لاسس مختلفة منها على أساس حجم القروض والتسهيلات وعلى اساس نوع النشاط وغيرها وان البيئة التي تعمل بها المصارف شديدة المخاطرة وتتصح المصارف بأخذ الحيطة والحذر عند القيام بعملية الاقراض</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

٤. دراسة (الشمري، كاظم، 2015)

<p>تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر (دراسة للمدة من 2001-2011)</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>هدف الدراسة هو تحليل هذا الموضوع من جوانبه المختلفة والمتنوعة والمعقدة سيساعد في اتخاذ قرارات عقلانية موحدة على مستوى الاقتصاد المصري ودراسة هيكل الدين العام ومؤشرات والآثار الناجمة عنه في مصر وتحليل وتقدير أثر الدين العام الداخلي والخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة المذكورة واستشراف رؤية مستقبلية لإدارة الدين العام في مصر</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>إن الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي في مصر يترك اثر كبير على مستوى النشاط الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي وحجم الاستثمارات ونمو الصادرات وحجم الائتمان المحلي ومن مسلمات الفرض ان الدين العام يمكن ان يقوم باثر هام في تسريع عملية التنمية الاقتصادية اذا ما ادى الى زيادة الانتاجية إلا أن الافتراض الاساسي هو ادارة الدين العام في مصر لم تحقق شروط الكفاية الاقتصادية للوصول الى النتائج المطلوبة .</p>	<p>فرضية الدراسة</p>
<p>تعد مشكلة الديون من المشاكل المعقدة التي تواجهها الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص ولعل السبب في ذلك يرجع الى انخفاض معدلات النمو وتدهور شروط التجارة الخارجية والى العجز المتزايد في ميزان المدفوعات تلك الدول والى السياسة الاقتصادية غير السليمة التي كانت تتبعها وكل ذلك أدى الى زيادة حدة المديونية مع مرور الوقت ، أشارت النتائج أن معدلات النمو المركب للدين الداخلي اكبر من معدلات النمو المركب للدين الخارجي مما يدل على اعتماد الدولة على الاقتصاد المحلي بدرجة أكثر من الاعتماد على الدعم الخارجي في تمويل التنمية الاقتصادية وهو مؤشر ايجابي على المدى الطويل ، إن تفاقم أزمة المديونية العامة في مصر يعود بشكل كبير الى عدم وجود استراتيجية واضحة للدين العام</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

٥. دراسة (الدليمي، تركي، 2019)

<p>الدين العام وأثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية لدول عربية مختارة لمدة (2004-2017) باستخدام نموذج البائل</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>هدف الدراسة توضيح اهم الاسباب المؤدية للدين العام والتعرف على الاثار الناتجة عن الدين العام واثارة على بعض المتغيرات الاقتصادية وتحليل وتقدير اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دول العينة</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الدين العام يمارس تأثيراً في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالنتائج المحلي الاجمالي وحجم الاستثمارات والقدرة الذاتية للاستيراد ومدى التأثير السلبي لزيادة حجم الدين العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في ضوء استمرار الازمة المالية والعجز في الموازنات العامة لدول العينة</p>	<p>فرضية الدراسة</p>
<p>طبقت الدراسة على بعض الدول العربية (الاردن ،لبنان ،مصر ،اليمن) للمدة من (2004-2017) باستخدام القياس الكمي وذلك باستخدام نموذج بائل</p>	<p>المجتمع والعينة</p>
<p>لقد تظافرت عوامل داخلية وخارجية الى تفاقم مشكلة الدين العام لدى دول عينة الدراسة اذا ان مشكلة الدين العام هي مسؤولية مشتركة مابين الدئنين والمدئنين على اعتبار ان الاسباب الداخلية هي مسؤولية المدئنين والخارجية مسؤولية الدائنين وان الحالة العام للدين لدول العينة الدراسة استمرت في التراجع عبرمدة الدراسة اذ اغلب هذه الدول تواجه حالة من الاعسار في التعامل مع ازمة الدين اي لاتستطيع الوفاء بجميع التزاماتها المالية من اجل خدمة الدين ومن خلال النتائج المستخرجة من النموذج المقدر يتضح وجود علاقة طردية معنوية بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي الاجمالي</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

٦. دراسة (الفتلاوي، الموسوي، 2019)

عنوان الدراسة	قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2017)
هدف الدراسة	التأصيل النظري للدين العام واثارة الاقتصادية وبالتحديد الدين الداخلي وقياس وتحليل العلاقة بين الدين العام الداخلي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي المستخدمة في البحث
فرضية الدراسة	ينطلق البحث من فرضية مفادها أن توظيف إيرادات الدين العام الداخلي نحو مجالات الاستثمار في المشاريع العامة خاصة مشاريع البنى التحتية ذات الدور المهم والمكمل لنشاط القطاع الخاص
المجتمع والعينة	استند البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي عبر تحليل تطور السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة عبر المراحل المختلفة واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية وتطورها في مدة الدراسة ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للبطءات الموزعة لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية
نتائج الدراسة	اظهرت نتائج الدراسة ان استثمار إيرادات الدين العام الداخلي في المشاريع العامة سيساهم في تنشيط وتعزيز القدرة الانتاجية للاقتصاد المحلي وبذلك سيساهم الدين العام الداخلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويساهم في توفير الإيرادات الضريبية في ضوء خلق جو من الثقة لدى المستثمرين في الامد الطويل ومع ارتفاع الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي سينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي وقد تلجأ الحكومة الى اتباع سياسة التقيد الدين من خلال التمويل بالعجز وهذا يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم مما يؤثر سلبا على الاقتصاد ويعد المقياس المناسب للدين العام هو نسبة الدين الى الناتج المحلي ومع وجود عجز اساسي اذا كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي اسرع من معدل نمو سعر الفائدة الحقيقي فأن الدين يكون مستقرا اما اذا كان معدل نمو سعر الفائدة اكبر تزداد نسبة الدين الى الناتج ومع وجود فائض اساسي فان الاقتصاد يقترب من نسبة الديون السلبية والمستقرة اما اذا كان معدل نمو الناتج اقل فأن الديون تكون غير مستقرة وعبر استعراض تطور الدين العام في العراق يتضح تراجع الدين لاغلب السنوات التي تحقق فيها فائض او انخفاض في عجز الميزانية العامة

ثانياً: مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

١. امتازت مدة الدراسة بتزايد الدين العام الداخلي للحكومة العراقية وذلك بسبب تزايد النفقات العامة والحرب على داعش وقد حاولت هذه الدراسة قياس تأثير ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي والبطالة من خلال انخفاض القروض الممنوحة للقطاع الخاص.
٢. تناولت الدراسة الحالية بيانات حديثة تصل الى سنة 2019 وهذا ما لم نجده في الدراسات السابقة.
٣. تناولت الدراسة الحالية تأثير الدين الحكومي الداخلي على الائتمان المصرفي النقدي والتعهدي الممنوح للقطاع الخاص.

الثاني: الإطار النظري للدين العام الداخلي والائتمان المصرفي

المبحث الأول: الإطار العام للدين العام الداخلي

المبحث الثاني: الإطار العام للائتمان المصرفي

الفصل الثاني

الإطار النظري للدين العام الداخلي والائتمان المصرفي

تمهيد

يمثل الدين العام مصدر مهماً تلجأ اليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات اخرى ولاسيما الضرائب، فتتعرض من الافراد او الهيئات الداخلية او الدولية وفكرة الدين العام حديثة نسبياً لأنها تعود إلى بداية القرن الثامن عشر تقريباً وكان ظهورها نتيجة لتطور المجتمع وحصول السلطات التشريعية الممثلة للشعب على حقها الكامل في فرض الضرائب من جهة واللجوء الى الدين العام من جهة اخرى، ولقد تطور الائتمان المصرفي في النظام الرأسمالي إذ أصبح عنصراً رئيسياً من عناصر التمويل اللازمة لإقامة ونمو المشروعات على اختلاف انواعها وظهر ذلك واضحا عبر الارتباط بين نشاط المصارف ونشاط النظام الرأسمالي ، ويعدّ الائتمان المصرفي من اكثر الادوات الاقتصادية حساسية خاصة فيما يتعلق بعمليات منح القروض الائتمانية والمخاطر المصاحبة لها ومع احتدام حدة المنافسة ونتيجة الازمات بين المشاريع الاقتصادية لجأ العديد من الافراد الى طلب الائتمان على اموال من المصارف لغرض استثمارها في مشاريع يحققون منها عوائد مالية فأن أغلب هذه المشاريع التي تعتمد على الائتمان ممكن أن تواجه مخاطر الفشل المالي بسبب انخفاض قدرتها المالية وعدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

المبحث الأول

الإطار العام للدين العام الداخلي

اولاً: مفهوم الدين العام

يمثل الدين العام مصدراً مهماً من مصادر التمويل تلجأ الدولة إليه لتمويل النفقات العامة في ظل عجز الإيرادات الأخرى، ويعد الدين العام محل جدل بين الاقتصاديين فمن ناحية عارض الاقتصاديون الكلاسيك وبشدة اللجوء إلى القروض العامة في ظل مفهوم الدولة الحارسة ونادوا بضرورة توازن الموازنة العامة، في حين دافع رواد الفكر التدخلية وعلى رأسهم كينز عن مبدأ التمويل بالعجز أي استخدام القروض العامة في تمويل عجز الموازنة وعدم الالتزام بتوازن الموازنة العامة (عداي، 2016: 6). وغالباً ما تحدث حالات عجز الموازنة عند الركود الاقتصادي وتزايد المدفوعات التحويلية من جانب، وانخفاض العوائد الضريبية من جانب آخر، مما يسبب عجز الموازنة العامة (ابدجمان، 1999: 538).

عرف صادق وآخرون الدين العام على أنه "تلك المبالغ التي يقوم الاقتصاد الوطني باقتراضها والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الإداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع من قبل الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية ضمانه الالتزامات الأفراد والمؤسسات الخاصة (صادق، وآخرون، 1998: 251). كما عرف الدين العام أيضاً بأنه "رصيد المبالغ المالية المترتبة على الحكومة والتي تستخدمها في تسديد التزاماتها المالية المترتبة عليها ضمن جدول زمني محدد . (Dippelsman, 2012: 4)

وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه "مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى المقيمين وغير المقيمين في بلد أجنبي ما وفي ميعاد استحقاقها المحدد (صندوق النقد الدولي، 1986: 211)، كما يعرف الدين العام "بوصفه عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده المترتبة عليها عند حلول موعد السداد وذلك وفق إذن يصدر من السلطة المختصة (العلي، فليح، كداوي، 1989: 230)، ويعرف بأنه " مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من الأسواق الوطنية أو الأجنبية وتتعهد الدولة بتسديد أصل القرض ودفع الفائدة على وفق شروط معينه" (عبد المجيد، 1996: 405).

ويعرفه بعض الاقتصاديين والباحثين بأنه "مجموعه من الالتزامات التي تعهدت الدولة والتزمت بالوفاء بها دولة معينه تجاه دائنين سواء كانوا من الداخل أو الخارج وتنتج هذه الالتزامات على عدة أنواع أهمها ما يأتي (عبد الحفيظ، 1998: 142): -

١. النوع الاول: الديون الناتجة عن الاتفاقيات المبرمة بين الحكومات والمنظمات او المؤسسات الدولية.
٢. النوع الثاني: قروض البنوك الاجنبية الى حكومة دولة أخرى أو الى مشروع خاص او عام او الى بنك اخر في هذه الدولة وهي تسمى بالديون الخاصة
٣. النوع الثالث: قروض دولة الى دولة اخرى.

اما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيعرف الدين العام بأنه " تلك الديون التي تسدد لمقرضين رسميين سواء كانوا من خارج أم من الداخل بعملة أجنبيه أو محلية، وتكون مدة سدادها الأصلية او الممتدة أكثر من سنة والتي تكون التزاما مباشرا على شخصية اعتباريه عامه في الدولة المدينة او بضمانتها (الشمري، كاظم، 2015:3) ويعد الدين العام ضمن هذا المفهوم التزاما على أي شخصية معنوية أو أي مؤسسة دولية. ويعرّف أيضا هو التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن الانفاق الحكومي المتزايد ويتمثل الدين العام بالنقود الإضافية التي تحصل عليها الحكومة من القطاع الاهلي عن طريق طرح ادونات الخزانة والسندات الحكومية. (Mc Connell&Brue,2002:341)

ويرتبط الدين العام بعجز الموازنة العامة للدولة لذا يعرف كل من Blinder & Baumol الدين العام بأنه " القيمة الكلية للمديونية الحكومية عندما تتجاوز النفقات الحكومية السنوية الايرادات التي تحصل عليها. (Baumol&Blinder,1998:748)

ثانيا: أنواع الدين العام

يمكن تقسيم الدين العام حسب مصادره على قسمين رئيسين وكما يأتي:

١. الدين الداخلي: ويعرف بأنه ذلك النوع الذي تدين به الحكومة للمواطنين، وقد ساد الاعتقاد بأنه لم يعد هناك مشكلة كبيرة في ذلك لأنه يمثل دين لنفس المدين (سامويلسون ونوردهاوس، 2006 758) ويعد هذا الدين اصولا لحاملي الدين، وتحصل إعادة توزيع الدخل من دافعي الضرائب الى حاملي الدين عند دفع الفوائد المترتبة عليه (ابدجمان، 1999:537_538) وإذا كانت جميع الديون الحكومية محلية فأن المجتمع ككل هو الدائن والمدين في الوقت نفسه، اذ يتوافق الدين الحكومي مع اصول الدائنين المحتفظ بها كأوراق مالية حكومية.

ينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة بغض النظر عن جنسياتهم. وهو اجمالي الديون القائمة في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني، او هو ماتدين به الدولة لمواطنيها، اي عندما تقترض الدولة داخليا وتطرح سندات القرض في الداخل بعملتها الوطنية ويكتتب فيها من قبل رعايا الدولة والمقيمين فيها سواء كانوا افراد ام وحدات اقتصادية اخرى. (Holtfreich,2016:19)

٢- الدين الخارجي: ينشأ هذا الدين نتيجة لعجز الموارد المحلية او قصور حجم المدخرات الوطنية عن تغطية حاجة الاستثمارات المطلوبة وحاجة الدولة للعمليات الصعبة، وان هذه الفجوة لا بد وان تغطي من خلال لجوء الدولة إلى المصادر أجنبيه للتمويل وذلك بالاقتراض من الافراد الذين يقيمون خارج البلد من الحكومات ومن مؤسسات ماليه دولية. (الشمري، كاظم، 2015)

الدين الداخلي هو العبء النقدي المباشر بجملة المدفوعات النقدية الى الدائنين المحليين لسداد أصل الدين وفوائده والعبء النقدي المباشر للدين العام الداخلي.

ثالثاً: وظائف الدين العام

يمكن تحديد ثلاث وظائف اساسيه للدين العام وكما يأتي: (Holtfrerich,2016:19)

1. وظيفة الاستقرار: تعد الحكومة مسؤولة عن تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، ولاسيما في أوقات الازمات الاقتصادية والمالية، وفي هذه الحالة غالباً ما تلجأ الحكومة الى الاقتراض والتخلي عن مبدأ توازن الموازنة العامة. وبدلاً من ذلك تحتاج السياسة المالية في المقام الأول الى التدخل في تحقيق نمو اقتصادي متوازن اي تخفيض الدين الحكومي عندما يظهر الاقتصاد علامات الانتعاش الاقتصادي والسماح بزيادة الدين الحكومي عندما يكون إداء الاقتصاد ضعيفاً.

2. وظيفة التمكين: أن الاتساق في السياسة الاقتصادية ضروري لبدء نشاط استثماري كاف من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف وله أهمية كبيرة في وضع الضرائب في الامد البعيد، وبهذه الطريقة يمكن خلق جو من الثقة يستطيع فيه اصحاب المشاريع تخطيط وحساب الاستثمارات على الامد البعيد.

3. وظيفة تقاسم العبء: أي توزيع الاعباء الضريبية على الاجيال مع مرور الزمن ويحصل ذلك عندما تحقق المبالغ المنفقة في الوقت الحالي المنافع للجيل الحالي واللاحق ولا يتعين على دافعي الضرائب في الوقت الحاضر دفع التكاليف الاجمالية لمثل هذه الانشطة الحكومية، بل ينبغي علي دافعي الضرائب المستقبليين المساهمة ايضاً بما يتماشى مع الفوائد التي سيحصلون عليها من نفقات الجيل السابق (الدفع حسب الاستخدام). وتشمل هذه الوظيفة الاستثمارات العامة التي تزيد من كفاءة الاقتصاد على الامد البعيد ولكنها تسبب عجزاً مؤقتاً في الميزانية .

رابعاً: مبررات اللجوء الى الدين العام

إن أزمة الديون العامة ترجع إلى استمرار لجوء الحكومات الى الاستدانة وخصوصاً الاقتراض من الخارج لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها وترجع أسباب أزمة الدين إلى أسباب داخلية تعاني منها معظم الدول النامية وأسباب خارجية نتيجة الركود الاقتصادي الذي أحاط بالدول الرأسمالية والذي أثر بشكل كبير على اقتصادات الدول النامية نظراً لامتداد مدة الركود والأزمات المالية التي عصفت باقتصادات الدول المتقدمة. ويمكن تقسيم أسباب تفاقم مشكلة المديونية العالمية الى أسباب داخلية وأخرى خارجية، وتتلخص الأسباب الداخلية بما يأتي (شاهين، 2012:34) (زكي، 1987:122):

١. انخفاض حجم المدخرات المحلية
 ٢. سوء إدارة الدين العام
 ٣. العجز في حساب ميزان المدفوعات
 ٤. التضخم وتدهور أسعار الصرف
 ٥. قصور أو غياب السياسات التنموية السليمة
 ٦. ظاهرة هروب وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج
- أما الأسباب الخارجية ومسؤولية الدائنين فيمكن تلخيصها بما يأتي (ابوحصيرة، 2015:43):
١. ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية
 ٢. تدهور شروط التبادل التجاري
 ٣. اثار الركود التضخمي في الاقتصاد العالمي
 ٤. التغيرات في اسعار النفط العالمي

خامساً: أثر الدين العام في المتغيرات الاقتصادية الكلية

إن الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي له آثار على إداء الاقتصاد وعلى الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فإذا كانت الدولة غير قادرة على سداد هذا الدين وعدم قدرتها على تحمل أعباء الديون فإن ذلك سيؤدي الى مصاعب اقتصادية وهذا الأمر يتطلب أن تتوفر معلومات عن طبيعة الاوضاع الاقتصادية للبلاد والمدين وحجم الايرادات المالية وكذلك الالتزامات المحلية والخارجية مما يتطلب دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على سياسة الدين العام، إذ إن العلاقة بين هذه العوامل هي التي تحدد قدرة الدولة في الحصول على القروض ومن هذه العوامل المؤثرة في سياسة الدين العام هي:

١. أثر الدين العام في المؤسسات المالية والمصرفية: إن الاسواق المالية تهيب الاموال اللازمة للإقراض وذلك من خلال استخدام الاسهم والسندات والتي تعتبر إحدى أدوات هذه الاسواق واستخدامها لتهيئة الأموال

اللازمة للاقتراض الطويل الأجل، وأن لجوء الدولة الى الاقتراض من المؤسسات المالية يعد دالة لتطوير اسواق المال من خلال عرض السندات والطلب عليها والذي يتوقف بالدرجة الاساس على ما يحتفظ به القطاع الخاص من ادخارات وعلى تطور الاسواق المالية وما يتمتع به الجمهور من وعي مصرفي فضلا عن درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي السائد في ذلك البلد (العلي، 2002: 20) ، ان عملية الاقتراض من المؤسسات المالية ومن الجمهور خالية من التأثيرات التوسعية على عرض النقد في التداول وأثره التضخمي عند عملية الاقتراض، اما بالنسبة الى الاقتراض الحكومي من المؤسسات المالية وهي البنوك المركزية والبنوك التجارية لمواجهة العجز المالي فإن هذا الاقتراض من المؤسسات المصرفية له آثار انكماشية وأثار توسعية فإن الدولة عندما تلجأ الى الاقتراض من هذه المؤسسات يؤدي الى تقليص الائتمان المقدم الى القطاع الخاص فيكون له اثر انكماشى أما الاستدانة من البنوك التجارية تكون حسب الوضع النقدي لتلك المصارف فاذا كان هناك فائض في الاحتياطات لدى هذه المصارف تسد حاجتها الى الاموال دون الحاجة الى تقليص القروض المقدمة الى القطاع الخاص ففي هذه الحالة فإن الاقتراض من تلك المصارف يكون له أثر توسعي على عرض النقود . (Dernbusch,ficher,1998:181)

٢. اثر الدين العام على التضخم والركود: يمارس الدين العام دورا مهما في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال العلاقة بين التضخم والركود في الاقتصاد، لذلك فإن اعتماد الدول النامية على الاقتراض من البنك المركزي ومن المؤسسات المالية المصرفية الاخرى لتمويل نفقاتها وسد العجز في الموازنات العامة ادى ذلك الى تزايد معدلات التضخم بصورة واضحة في البلدان النامية على عكس البلدان المتقدمة فإن العلاقة بين الاقتراض الحكومي من البنك المركزي والتضخم تكاد تكون ضعيفة وذلك لمرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة فضلا عن المؤسسات المالية والمصرفية الأمر الذي يمكن الحكومة الاقتراض من المؤسسات المالية وكذلك من الجمهور اذ يمكن تحويل الاصول المالية الى قيم نقدية بسرعة، أما في حالة الركود الاقتصادي اذ ينخفض الطلب الاستهلاكي وكذلك الاستثمار مما يؤدي الى تعطل الجهاز الإنتاجي وانتشار البطالة وانخفاض حجم الدخول، لذلك دعت الضرورة أن تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعلي الى مستوى التشغيل الكامل من خلال تخفيض حجم الضرائب المفروضة على ارباح الاستثمارات من أجل رفع الميل للاستثمار، أو عن طريق زيادة الأنفاق الحكومي الممول بالإصدار النقدي الجديد ولتجنب الآثار الضارة للكساد يمكن للدولة أن تقوم في فترة الانتعاش بسداد ديونها قبل أن يحل موعد الاستحقاق لكي تستخدم هذه الاموال فيما بعد بتمويل الدين، ففي حالة الركود الاقتصادي ينتج عنه انكماش للدخل القومي فتتخفص الإيرادات العامة وتزداد النفقات فيحدث عجز في الموازنة العامة للدولة وأن هذا العجز يمكن قبوله بصورة مؤقتة ولمدة قصيرة اذا تم ضمن سياسة مالية محددة ومرسومة تبعا لتوازن الاقتصاد ككل ، لذلك فإن الدولة من أجل تغطية العجز في موازنتها تلجأ الى الاقتراض من الخارج وتستخدم هذه

الاموال في زيادة وتوسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة حجم الاستخدام فتزداد الدخول مما يقود الى زيادة في الطلب الكلي وبالتالي تحسين النشاط الاقتصادي عودته الى حالة التوازن وقد اثبتت الظروف والازمات الاقتصادية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل احداث التوازن وذلك في ضوء استخدام حزمة من السياسات والاجراءات ومنها سياسة الدين العام والتي يمكن توجيه الأنفاق في احداث الآثار. المرغوبة في جانب الطلب (العلي، 2002:302).

3. أثر الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي: يعد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP مقياس كلي للأداء الاقتصادي للدولة، كما أن الدائنين يستخدمونه كمؤشر هام لقياس القدرة المالية للدولة المدينة اذ يمكن معرفة مقدار اعتماد الدولة على الديون الخارجية في تمويل الاحتياجات الاساسية الخاصة بالاستهلاك والاستثمار من خلال مؤشر نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يعطي مؤشرا عن الطاقة الاقتصادية للدولة الحالية و المستقبلية على خدمة ديونها الخارجية، ولذلك فإنه من المتوقع أن ترتفع القدرة المالية للدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن إنتاجية القروض يجب أن تنعكس على معدل النمو الاقتصادي (زكي، 1987:149) وفي حالة زيادة هذه النسبة عن المعدل الطبيعي فان ذلك يدل على زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والاستهلاك أو انخفاض قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية تجاه قروضها، ومن المعلوم إن نمو الناتج القومي بمعدلات مرتفعة يتطلب ارتفاع معدلات الاستثمار، وتتطلب هذه المعدلات المرتفعة من الاستثمار مزيدا من الموارد المالية التي ربما تتجاوز الموارد المحلية المتاحة مما يحتم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأعباء المترتبة للإيفاء بالتزامات الدولة اتجاه دائنيها، وكذلك إن زيادة نسبة مدفوعات خدمة القروض إلى إجمالي الناتج المحلي يعني زيادة التسرب من تيار الدخل والناتج القومي، أو خسارة جانب كبير من الفائض الاقتصادي لمصلحة الدائنين، وبالتالي يضعف من قدرة الاقتصاد القومي على الادخار والاستثمار وعدم زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، لذلك لا نستطيع الحكم على أن ارتفاع نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج القومي هو إشارة خطيرة عن وضع أو مستوى القدرة المالية للدولة، لأنه إذا تم استخدام الأموال المقترضة من الخارج في مشروعات اقتصادية و كان الناتج الحدي لرأس المال المقترض أكبر من أسعار الفائدة على تلك الأموال فإن تلك الديون سوف تساهم في زيادة الإنتاجية للاقتصاد ككل وبالتالي زيادة القدرة التصديرية . (patillo,Luca,2003)

يتوقف هذا التأثير على الكيفية التي يتم بها استخدام تلك الديون فإذا أحسن استخدامها وتوجيهها نحو استيراد السلع الرأسمالية لخدمة المشاريع الاقتصادية التنموية فإن ذلك يؤدي الى سرعة تكوين رؤوس الاموال وزيادة الطاقة الانتاجية ورفع مستوى الاستخدام مما يؤدي الى رفع مستوى الدخل القومي، أما اذا وجهت تلك الديون إلى استيراد سلع استهلاكية، قد تؤدي الى آثار سلبية على الاقتصاد القومي إذ إن هذه

الاموال التي حصلت عليها الدولة من الخارج عن طريق الاقتراض لن تؤدي الى أي زيادة في الطاقة الانتاجية بل انه سوف يؤدي الى تحويل جزء من الناتج المحلي الى الدولة المقرضة لسداد بمعنى أن الديون اعباء خدمة الدين مما يشكل عبئا على الاقتصاد الوطني (شهاب، 2004:76) بمعنى أن الديون الخارجية تؤثر على البلد من خلال ما يتم اقتطاعه من الناتج المحلي للبلاد لتغطية الأعباء السنوية المتمثلة بالإقساط والفوائد والتي تشكل ضغطا على الموارد المستخدمة في تنمية القطاعات الاقتصادية ويزداد الموقف حرجا عندما يزداد النمو في المبالغ المقطعة على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

٤. أثر عبء خدمة الدين العام في القدرة الذاتية على الاستيراد: ان زيادة المبالغ المخصصة لخدمة الدين العام الخارجي تؤثر بشكل واضح على الدول المدينة في تمويل استيراداتها وتعتمد القدرة الذاتية على الاستيراد على عاملين رئيسيين (زكي، 132، 1990:130).

أ- مقدار ما يحصل عليه البلد من عملات أجنبية لقاء ما يصدره للعالم الخارجي من سلع وخدمات، وذلك بعد دفع الالتزامات الخارجية المستحقة على هذا البلد.
ب- القوة الشرائية لوحدة الصادرات في السوق العالمية وهي تعتمد بالدرجة الاساس على العلاقة النسبية بين اسعار الصادرات واسعار الواردات.

وعليه يمكن قياس القدرة الذاتية على الاستيراد من خلال المعادلة الرياضية الآتية:

$$C_i = \frac{(X+F)-(D+P)}{B_i}$$

C_i = القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الاستيراد.

X = حصيلة الصادرات

F = مقدار انسياب رؤوس الاموال الاجنبية.

D = مدفوعات خدمة الدين الخارجي.

P = تحويلات الارباح الخارجية

B_i = الرقم القياسي لأسعار الواردات (سعر الوحدة من الواردات)

وتشير هذه المعادلة الى القدرة الكلية للاقتصاد الوطني والتي تزداد بزيادة حصيلة صادراتها ومقدار حجم العملات الأجنبية المتوفرة كما هو واضح في البسط، وكذلك مستوى اسعار الاستيرادات كما موضح في المقام فاذا كان مقدار البسط اكبر من المقام دل ذلك على قدرة البلد على الاستيراد اكبر وانخفاض في كل من خدمة الدين الخارجي والارباح والعوائد الاستثمارية الأجنبية المتأتية من الخارج وانخفاض اسعار

استيراداتها غير أن هذه القدرة تنخفض كلما تغيرت تلك الظروف بشكل عكسي كأن تنخفض حصيله صادراتها وترتفع خدمة الدين بشكل كبير أذ من الملاحظ إن هناك عوامل متعددة تؤثر بشكل أو بآخر على القدرة الذاتية للاستيراد منها حجم الصادرات والعائد المتوقع منها وكلفة السلع المستورده فضلا عن خدمة الديون الخارجية التي تدفعها الدولة المدينة وتؤثر هذه الاعباء سلبا على امكانية تنمية الموارد الذاتية بسبب استنزافها للعمالات الاجنبية المتوفرة للبلد وان اضعاف قدرة البلد على الاستيراد سيؤثر سلبا على مستويات الاستهلاك والانتاج واستثمار ونظرا لارتباط هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية الثلاثة بحدود معينة بالاستيراد وبالتالي فإن الضغط على الاستيراد سيؤثر سلباً على الاقتصاد القومي وخطط التنمية الاقتصادية (جنوحات، 2006:11)

وكان هذا التأثير كبيرا في الدول المثقلة بالديون، فهذه الدول تعاني من صعوبات كبيرة بمدفوعات أعباء ديونها الخارجية التي تأثرت بها هياكلها الإنتاجية اللازمة لتعزيز قدراتها على إنتاج سلع وخدمات للتصدير وعلى خلق بدائل للواردات.

٥. أثر الدين العام على الاستثمار: أن الهدف الاساسي من اللجوء الى الدين الخارجي هو من أجل تمويل الاستثمارات التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والكيفية التي تستخدم فيها تلك الاموال في تمويل المشاريع الاستثمارية الانتاجية التي تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني للبلد المدين وان قدرة المشاريع الاستثمارية على سداد اعباء خدمة الدين تتوقف على مقدار تلك الطاقة من خلال زيادة معدل العائد الضروري والذي يكفي لسداد اعباء الديون المترتبة عليه، قد يكون المشروع الاستثماري يحقق ارباحا الا أن شروط الاقتراض قد لا تكون ملائمة لأن تزايد الاعتماد على الاقتراض القصير الأجل من البنوك التجارية وبأسعار فائدة مرتفعة من شأنه أن يكلف المشاريع الإنتاجية تكاليف باهظة تؤثر في ربحيتها، إذ إن الديون الخارجية تؤثر على الاستثمار من خلال عاملين الاول هو زيادة الاعتماد على الدين الخارجي، والثاني القيود على التمويل (جنوحات، 2006:114).

وقد أثبتت دراسة قام بها عدد من خبراء صندوق النقد الدولي حول تأثير الديون الخارجية على الاستثمار أن معظم الدول المدينة تعاني من صعوبات في خدمة الدين إذ انخفضت فيها معدلات الاستثمار بشكل كبير وتبين حصول انخفاض معدل الاستثمار بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي وقد رافق هذا الانخفاض في الاستثمار انخفاض كل من القدرة على خدمة الديون وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى (عمر، 2000:12) ومن هنا يمكن القول إن زيادة حجم المديونية وأعبائها يؤثر بشكل رئيس على الاستثمار. ويمكن أيضا تشخيص آثار المديونية الخارجية على الاستثمار وعلى الخطط الإنمائية من خلال الادخار المحلي والقدرة الاستيرادية ومعدلات التضخم.

سادسا: مؤشرات الدين العام :

هناك مجموعة من المؤشرات تساعد في اكتشاف المخاطر للدين العام ومن ثم المساعدة في إدارتها وعندما هذه المؤشرات لتحليل استدامة الدين فإنها تساعد على تقييم ثقل دين إي دولة وامكانية استخدام تحولها إلى دولة ذات مديونية عالية أو قليلة ويتم استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن الاتجاهات وتحديد المخاطر كما تستخدم المؤشرات مع متغيرات مالية أخرى مثل أسعار الفائدة وحدود التبادل. وبالرغم من فائدة هذه المؤشرات توجد مشاكل في تحديد المستويات الحرجة أو حتى المقبولة والمحبذة لهذه المؤشرات إلا أنها تشكل نظاما مبكرا من الأزمات المحتملة. ويمكن الإشارة الى ابرز هذه المؤشرات (النجفي، 2002:104) :

١. مؤشر الدين إلى الصادرات: وهو يعبر عن مؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة إلى صادرات البلد من سلع وخدمات ويمكن ان يعد مؤشر استدامة إذ إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون باتت اكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين

$$\text{نسبة الدين الى الصادرات} = \frac{\text{اجمالي الدين العام}}{\text{الصادرات}} \times 100$$

٢. مؤشر الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو مؤشر يقيس نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعكس نسبة الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة الديون عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات ويمكن أن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفضة إذا كانت السلع المصدرة تشكل نسبة ضئيلة من الناتج ويمكن قياسه من خلال القانون التالي :

$$\text{نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{اجمالي الدين العام}}{GDP} \times 100$$

٣. مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات: وهو من المؤشرات التي تعد مهمة لأنه يقيس نسبة الصادرات إلى خدمة الدين وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات كما يعكس أهمية الديون القصيرة في خدمة المديونية. إن مستوى الاستدامة لهذا المؤشر يتحدد بسعر الفائدة وكذلك

بنية آجال المديونية إذ إن ارتفاع نسبة الديون القصيرة ترفع من هشاشة خدمة الديون ويمكن احتسابه كما يأتي: (اهم مؤشرات المديونية الخارجيه للدول العربيه والناميه، 1986:22)

$$\text{نسبة خدمة الدين إلى الصادرات} = \frac{\text{خدمة اجمالي الدين العام}}{\text{الصادرات}} \times 100$$

سابعاً: ادارة الدين العام

ادارة الدين السيادي هي عملية وضع وتطبيق استراتيجيه لإدارة دين الحكومة من اجل توفير مبلغ التمويل المطلوب وتحقيق اهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر والتكلفة فضلاً عن اية اهداف عامة اخرى تكون الحكومة قد حددتها لإدارة الدين السيادي مثل اقامة سوق كفاء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها. ومن منظور اقتصادي كلي أكثر اتساعاً للسياسة العامة يجب ان تسعى الحكومات الى التأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه ومن امكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعه كبيرة من الظروف المختلفة مع القدرة في نفس الوقت على تحقيق الاهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، 2001:3).

يشترك القائلون على ادارة الدين السيادي مع مستشاري سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في اهتمامهم بأن تظل مديونية القطاع العام عند مستوى يمكن تحمله وبوجود استراتيجية موثوق بها لتخفيض مستويات الدين المفرطة، ويجب ان يتأكد القائلون على ادارة الدين من ان سلطات المالية تدرك إثر احتياجات الحكومة التمويلية ومستويات ديونها على تكلفة الاقتراض.

كانت الديون ذات الهياكل الضعيفة من حيث آجال الاستحقاق او العملة او تكوين اسعار الفائدة وكذلك الالتزامات الطارئة الكبيرة وغير الممولة من العوامل المهمة التي استحدثت الازمات الاقتصادية في كثير من البلدان عبر التاريخ او عملت على نشرها فعلى سبيل المثال، بغض النظر عن نظام سعر الصرف المعتمد، أو ما إذا كان الدين بالعملة المحلية أو الأجنبية، كثيراً ما نشأت الأزمات بسبب تركيز الحكومات المفرط على إمكانية الاقتصاد في التكاليف من خلال الأحجام الكبيرة للدين قصير الأجل أو الدين بأسعار فائدة معومة. وقد أدى ذلك إلى تعرض ميزانيات الحكومات تعرضاً خطيراً لأوضاع السوق المالية المتغيرة، بما في ذلك التغيرات في الجدارة الائتمانية للبلد المعني عندما يستلزم الأمر تمديد أجل الدين. كذلك يطرح الدين المحرر بالنقد الأجنبي مخاطر معينة، ومن الممكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على الدين المحرر بعملات أجنبية إلى ضغوط على سعر الصرف أو إلى ضغوط نقدية أو كليهما إذا تردد المستثمرون في إعادة تمويل الدين الحكومي المحرر بالنقد الأجنبي. ومن خلال الحد من خطر تحول إدارة الحكومة لحافضة دينها إلى مصدر لعدم الاستقرار بالنسبة

للقطاع الخاص، تستطيع الإدارة الحكيمة للدين الحكومي، إلى جانب السياسات السليمة لإدارة الالتزامات الاحتمالية، تخفيض درجة حساسية البلدان لآثار عدوى الأزمات والمخاطر المالية .

(Financial Stability forum,2000:2)

ثامنا: الدين العام الداخلي

يعرف الدين العام الداخلي بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من (مؤسسات وطنية او افراد) بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الحكومة عن طريق شرائهم، حوالات الخزينة والسندات الحكومية لقاء تعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده في مدة زمنية معينة ويسمى بالقرض الوطني.(الشماع،عبد العزيز،اكرم ، واخرون،1999:45)

ولعل أهم مكونات الدين العام الداخلي هي ما يأتي: .(جواد، وآخرون،2009:16)

١. حوالات الخزينة (ديون قصيرة الأجل): وهي قيم مالية قابلة للتداول تصدرها وزارة المالية لأجل قصير (أقل من سنة)، وتعد من أهم القروض وهي بمثابة أوراق مالية يقبل على شرائها الجهاز المصرفي وبعض المنشأة المالية الأخرى بينما لا يقبل على شرائها الافراد بسبب انخفاض سعر الفائدة وقصر مدتها يعقد هذا النوع من القروض لتغطية العجز في الموازنة العامة اذا لم تكن الظروف مؤاتيه لإصدار القرض طويل الأجل ويعود السبب الرئيس في اصدار حوالات الخزينة إلى عدم التوافق الزمني بين إيرادات الدولة ونفقاتها.

٢. السندات الحكومية (ديون متوسطة وطويلة الأجل): السندات هي أوراق مالية تستعملها الحكومة كأداة للحصول على الاموال وتعزيز جانب السيولة لديها، ومن ثم استثمارها ضمن القنوات المخطط لها. وهي بذلك تعد أدوات (دين) تسهم في توفير الأموال ولمدد زمنية محددة تتناسب مع المدة الزمنية التي تغطي حاجتها، وتسمى التي تصدر بمعايير محددة بالسندات السهمية، والسندات الحكومية تستخدم من قبل الحكومة لتمويل العجز بالموازنة وتستخدمها البنوك المركزية للتأثير على عرض النقد وتنشط هذه السندات بالاقتصاديات المتقدمة . (النعيمة والتميمي،2009:198)

٣. سندات الخزينة: هي عبارة عن سندات مالية (شيك) للحصول على تدفق نقدي اي هي صكوك (دين) تلجا اليها الدولة في حالة عدم توفر الاعتمادات المالية والسيولة النقدية في وقت الحاجة، لغرض الحصول على تمويل وشراء أو استرداد أو اعادة تمويل سندات الحكومة المستحقة، وغالبا ما تطرح الدولة سندات داخلية للجهة المقرضة عن طريق المزاد العلني.

٤ . سندات بالعملة الأجنبية: إذا كانت الموارد المحلية غير كافية لتلبية حاجة الحكومة فمن ان تلجأ الحكومة لإصدار سندات بالعملات الأجنبية.

وينظر الى السندات الحكومية عادة باعتبارها خالية من المخاطر وذلك بسبب قدرة الحكومة على الدفع عبر زيادة الضرائب او طبع عملات اضافية لسداد هذه السندات عند تاريخ الاستحقاق، وتعد السندات مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل ويتم تداولها في اسواق راس المال وعلى المقترض تسديد دفعات دورية من الفائدة اضافة الى المحافظة على تسديد القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق (الدوري, 2013:239).

المبحث الثاني الإطار النظري للائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

تعد القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للمصرف، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول المالية كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، ولهذا يعمل المصرف على إيجاد مختلف الطرق لمنح القروض وفقاً لأهداف ومجموعة من الشروط والضوابط.

يواجه المصرف عند منح القروض مشكلة تعرضه لمخاطر مختلفة ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من حدة أثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق العائد المتوقع من القرض وإنما خسارة الأموال المقترضة ذاتها فالمصرف أذن يجازف بأمواله عند منحه للقروض، وتعدّ عملية تقديم القروض من أهم العمليات المصرفية والتي تمثل في الوقت نفسه أحد استخدامات المصارف للموارد المالية المتاحة لديها والضمانات المقدمة وعليه تبويب القروض. (طه، 2013:58).

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الاقراض واصطلاحاً هو التزام جهة لأخرى بالإقراض أو المدابنة ويراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم، المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين مع الفوائد المتفق عليها (الدغيم عبد العزيز، وآخرون، 2006:1).

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه " تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشأة في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة او على شكل اقساط في تواريخ معينه ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة امتناع الزبون عن السداد بدون اي خسائر" (عبد الحميد، 2000:103).

ويعرف بأنه "مقدار من التسهيلات قصيرة الأجل التي يحصل عليها الافراد وشركات الاعمال من المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى لتمويل عمليات راس المال العامل الجارية ولمدة لا تزيد عن السنة الواحدة مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الافراد والشركات (الزبيدي، 2015:17).

وكذلك يعرف بأنه " عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، وغالبا ما تكون هذه القيمة نقودا وهناك طرفان في عملية الائتمان، الاول يكون مانح الائتمان ويسمى الدائن او المقرض والثاني يكون متلقي الائتمان ويسمى المدين او المقترض، ويضاف الى قيمة الائتمان مبلغ اخر يسمى بالفائدة تدفع للدائن في المستقبل مقابل تخليه عن القيمة الحاضرة (عبد الله، والطراد، 2006:167).

ولقد عرف الاقتصاديون الائتمان المصرفي بأنه "مناجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات و افراد المجتمع (الخرجي، 2002:10).

كما عرف بأنه "الامان او الثقة التي تتحقق لدى كل من الدائن والمدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الوقت الحاضر والدفع المؤجل لها في المستقبل ويتم هذا عبر مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء التعهد بالدفع لاحقا".(خلف،2006:5)

كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي على انه "الخدمات المقدمة من المصرف للعملاء وتزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها وعمولاتها المستحقة والمصاريف دفعة واحدة او بشكل اقساط في تواريخ معينة (عبد اللطيف،2000:103) .

ويعرف كذلك بأنه " قيام المصارف بمختلف تخصصاتها بتقديم سقوف تمويلية اي منح تسهيلات ائتمانية (خصم كمبيالات، قروض الخ) للقطاعات التجارية والاقتصادية المختلفة (الشيخلي،2001:18).

ويمكن تعريفه بأنه مقياس لقابلية الشخص المعنوي (الاعتباري) للحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع النقدي الى وقت معين مستقبلا (بزام،2013:13).

ثانيا: اهمية الائتمان المصرفي

يمكن معرفة أهمية الائتمان المصرفي من خلال دوره بنشاط المصارف ذاتها عبر تأثيره على النشاط

الاقتصادي والتي تتمثل بما يلي (حمدان،2018:45)(Acosta،2013:65):

١. أهمية الائتمان على مستوى المصارف: - يعد الائتمان المصرفي على مستوى المصرف الاستثمار الأكثر خطورة لما يتحمله المصرف من مخاطر متعددة قد تؤدي الى افلاس المصرف وتعرضه الى الانهيار.

٢. اهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد: - يؤثر الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد من خلال تأثيره على ابعاد النمو فازدهار الاقتصاد يتوقف على النمو الذي يحققه القطاع المصرفي العامل في الدولة وكما يعد في الوقت نفسه اداة تؤثر على حجم ومستوى الاقتصاد عبر زيادة معدلات التضخم والانكماش عبر المبالغة في منح الائتمان من قبل المصارف.

٣. اهمية الائتمان على مستوى المصارف التجارية: الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الاكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري ان يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها ويتحقق ذلك نظرا لان الائتمان بمفهومه العام يعتبر شكل من اشكال الاستثمار المصرفي باصول المصرف التجاري كما انه النشاط الذي يضمن الجزء الاكبر من عوائد المصرف ومن خلاله يستطيع المصرف التجاري ان يساهم بدوره في الاقتصاد الوطني ،ومن جانب اخر يعدّ الائتمان الاستثمار الاكثر قسوة على

المصارف لما يحملة من مخاطر متعددة قد تؤدي الى انهيار المصرف التجاري اذا تجاوزت الحدود المعينة

(ان عملية الائتمان هي تعبير عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض والتي تدل على توافق في الرغبات والحاجات بين من تتوفر لديه الاموال وبين من يحتاج اليها)

٤. اهمية الائتمان على مستوى النشاط الاقتصادي : للائتمان المصرفي دور بالغ الاهمية داخل الاقتصاد الوطني حيث له تأثير متشابك على حركة الاقتصاد وعلية يتوقف نمو ذلك الاقتصاد لذلك فإن الائتمان والقروض تحقق لعملية التنمية جملة من المهام الكبيرة هي :

- أ- بدون تقديم الائتمان تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة كما ان فوائض الوحدات سوف لا تتدفق بكفاءة الى الاستخدامات الانتاجية
- ب- يستخدم الائتمان كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية فالمصارف المركزية عندما تشرع وضع سياسة للاصدار تضع في اعتبارها حجم القروض والائتمان المنتظر من المصارف التجارية

ت- يؤدي سحب الائتمان من قبل المقترضين الى زيادة حجم المعروض النقدي

ث- يعدّ الائتمان اداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات عن طريق استخدامها للارصدة الائتمانية المخصصة لها

ج- للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك (مطر، 2006:300)(رمضان و جودة، 2006:246)

ثالثا: أسس منح الائتمان

يستند منح الائتمان المصرفي على قواعد مستقرة ومتعارف عليها وهي:

١. الامان :يجب أن يتوفر الامان لأموال المصرف عبر الحصول على الضمانات التي تمكن المصرف من استرداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة في مواعيدها .
٢. الربح :يجب أن يحقق أرباح صافية للمصرف عبر حصوله على فوائد القروض التي تمكنه من سداد فوائد الودائع ومصاريفه الأخرى .
٣. السيولة : احتفاظ المصرف بقدر كاف من السيولة التي تمكنه من مواجهة سحبات عملائه على ودائعهم وذلك عبر الموازنة بين السيولة والربحية. (العبيدي، 2000:79)

رابعا: انواع الائتمان المصرفي

يأخذ الائتمان المصرفي اشكال متعددة تختلف بحسب مجموعة من المعايير التي يمكن من عبرها تصنيف الائتمان المصرفي الى عدة أنواع وكما يأتي:(الحمداني، 2013:13) (ALAdham،2015:43)

- ١- من حيث مدة الائتمان، ويمكن تصنيف الائتمان المصرفي بحسب مدة القرض وكما يأتي:
- أ- الائتمان قصير الأجل، والذي تتراوح مدته بين (30) يوم ولا يزيد عن عام واحد وهو في العادة يستخدم من قبل المقترض لسداد النقص في راس المال العامل لمواجهة النفقات الجارية للمشاريع الخاصة بالشركات والذي يتميز بانخفاض نسبة الفائدة وذلك لقصر المدة.
- ب- الائتمان المتوسط الأجل، وتتراوح مدة هذا النوع بين سنة وخمسة سنوات على الأكثر ويستخدم لأغراض التجديد والتوسع الإنتاجي.
- ت- الائتمان طويل الأجل، والذي تزيد مدته عن خمس سنوات ويستخدم لتمويل المشاريع الاستثمارية وشراء الأصول الثابتة ويتميز هذا النوع بزيادة المخاطرة وسعر الفائدة عليه.
- ٢- من حيث الغرض من الائتمان، ويمكن تصنيف الائتمان المصرفي بحسب الغرض الذي أنشأ من أجله، وكما يأتي:
- أ- الائتمان الاستثماري، والذي يمنح لتأسيس المشاريع الانتاجية وتجديدها وتوفير السيولة المالية اللازمة.
- ب- الائتمان التجاري، يستخدم في الاستيراد والتصدير والتوزيع بهدف تنشيط تداول السلع والخدمات وتسهيل العمليات الإنتاجية.
- ت- الائتمان الاستهلاكي، أي القروض الموجهة لشراء السلع والخدمات لأغراض استهلاكية والتي يستفيد منها الأفراد العاديون لسد حاجتهم.
- ٣- من حيث الضمانات المرتبطة بالائتمان، كما يمكن تصنيف الائتمان المصرفي بحسب حجم الضمانات المقدمة للحصول على القرض، وكما يأتي:
- أ- الائتمان العيني، هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض بعد تقديمه للموجودات ضمانا لتسديد ذلك الائتمان.
- ب- الائتمان الشخصي، هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون أن يقدم أية أموال عينية ضمانا لتسديد الائتمان بل يكتفي مانح الائتمان بوعدهم بقطع المدين على نفسه بتسديد الدين.
- ت- الائتمان المزيج بين الائتمان الشخصي والعيني، وهو الائتمان القائم على المزيج بين الضمانات الملموسة التي يقدمها المقترض والضمان الشخصي الذي يرتبط بالسمعة الشخصية والموقف المالي للمقترض.
- ٤- من حيث الشخص المقترض، ويرتبط هذا النوع بحسب نوع الجهة المقترضة، وكما يأتي:

أ- ائتمان مصرفي خاص، وهو الائتمان الذي يمنح للأشخاص وفقاً لقانون خاص بهم، وهم الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون كالشركات ويعتمد على الملاءة المالية للأشخاص المستفيدين من الائتمان
ب- ائتمان مصرف عام، هو الذي يمنح لأشخاص القانون العام المتمثلة بالهيئات والمؤسسات العامة والجهات الحكومية وتعتمد في الحصول عليه على الثقة في التعامل مع الدولة.

٥- وفقاً لطريقة استخدامه من المصارف، ويقسم كما يلي (الخياط، 2013: 65) (الدوجي، 2011: 44)

أ- الائتمان المصرفي النقدي المباشر

ب- الائتمان المصرفي الغير مباشر

ت- الائتمان المصرفي الدولي

ث- الائتمان المصرفي المشترك

ج- الائتمان التأجيري

٦- ويقسم الائتمان وفقاً لطبيعته الى ما يأتي: (رمضان وجودة، 2006: 20)

أ- الائتمان النقدي المباشر: يعتبر هذا النوع الأكثر شيوعاً واستخداماً في المصارف التجارية وهو يشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية والأكثر ضماناً، ويكون على أشكال مختلفة:

(١) القروض والسلف النقدية: وتعدّ من أبسط صور الائتمان وغالباً يلجأ إلى طلب هذا الائتمان الزبون غير التاجر وتعتبر عملية منح القروض هي النشاط الرئيس لتحقيق الأرباح في المصارف التجارية.

(٢) الكمبيالات المخصومة: تعدّ شكلاً من أشكال الائتمان المصرفي قصير الأجل ويشاع استخدام هذا النوع من الائتمان نظراً لشيوع استخدام الأوراق التجارية في المعاملات التجارية بين التجار.

(٣) الجاري المدين: كما يسمى بالسحب على المكشوف وهو حق الزبون في ان يسحب من الاموال التي يسمح له المصرف بسحبها وان يكون حسابه مديناً بسقف اعلى متفق عليه في مدة زمنية محددة.

ب- الائتمان المصرفي غير المباشر (التعهدي): ومن اشكال هذا النوع ما يأتي:

(١) الكفالات المصرفية: يصدرها المصرف لصالح زبون معين تضمن استعداد المصرف بسداد التزامات الزبون النقدية بتاريخ معين وتكون على انواع مختلفة مثل (الكفالات النقدية- كفالات الدفعات المقدمة - كفالة حسن التنفيذ - الكفالات الكمركية).

٢) الاعتمادات المستندية : هو أكثر أنواع الائتمان المصرفي غير المباشر الذي تمارسه المصارف التجارية وهي تعهد صادر من المصرف بناءً على طلب الزبون بدفع مبلغ معين وهو قيمة الاعتماد المتفق عليه الى جهة معلومة (المستفيد) مقابل تقديم مستندات معينة تتطابق مع الشروط والاصناف التي تم الاتفاق عليها ، ويكون الاعتمادات المستندية على انواع مختلفة مثل (الاعتماد القابل للالغاء - الاعتماد غير القابل للالغاء - الاعتماد المعزز - الاعتماد الدوار - الاعتماد القابل لتحويل - الاعتماد المقابل لاعتماد اخر)

٣) بطاقات الائتمان : وهي بطاقة بلاستيكية او شريحة الكترونية تعطي الفرصة لحاملها في الحصول على الائتمان الذي يريده ضمن شروط محددة.

خامسا: مبادئ منح الائتمان

ويقصد بها الاجراءات المتعارف عليها في تقييم طلبات الاقراض الهادفة الى تعظيم المنافع وتقليص المخاطر الى ادى حد ممكن ويتم منح الائتمان وفقا الى القواعد التالية (رامي، 2018:70)

١. اعتبارات السيولة، وتقوم على أساس أن المصرف يكون قادر وباستمرار على مقابلة الالتزامات تجاه العملاء اصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستدعي بالضرورة قيام المصرف باستخدام قدر من موارده في اصول تتمتع بقدر كافٍ من السيولة الامر الذي يؤدي الى استرداد قيمتها بسرعة.
٢. اعتبارات الربحية، وتتمثل بأن قرار منح الائتمان يواجه مفاضلة، ففي الوقت الذي ينبغي للمصرف ان يحتفظ بأمواله اللازمة لمقابلة التزاماته تجاه عملائه اي يحقق حد معقول من الأرباح.
٣. قرارات البنك المركزي، يخضع المصرف لقرار منح الائتمان لما يصدر من قبل البنك المركزي من تعليمات وقرارات تتعلق بالحدود التي لا يتجاوزها التوسع الائتماني فضلاً عن نسبيتي السيولة والاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به.
٤. السياسة الائتمانية للمصرف، يخضع المصرف فيما يمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها ادارته وتتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية وانواع الانشطة الاقتصادية.

سادسا: العناصر الاساسية في سياسة الاقراض ومنح الائتمان ومخاطرة

إن الاستثمار في القروض هو الاستثمار الاساسي باعتبار ان القروض ومنح الائتمان هما من اهم اوجه الاستثمار لموارد المصرف، حيث تمثل الجانب الاكبر من الموجودات ويمثل العائد المتولد

عنها الجانب الاكبر من ايرادات المصرف، ويمكن تحديد عدة عناصر تتكون منها عملية الائتمان المصرفي، وكما يأتي ÷

اولا: عناصر خاصة بالزبون، وتكون بالشكل الاتي (الشمري، 2005:76):

١. خصائص شخصية المقترض او الزبون، وتشير الى استقامة الزبون ومدى الثقة به، كما ينبغي على المحلل المالي ان يقوم بتحليل المركز المالي للزبون ورغبته في التسديد أما اذ كان هناك شكوك خطيرة تجاه القرض فيجب عندها رفض طلب القرض وبالأساس يجب توافر العناصر الاخلاقية في قرار الاقراض
٢. راس المال، ويشير الى ثروة الزبون المقاسة بسلامة مركزه المالي والمكانة السوقية له حيث يعتبر راس المال الدعمة الاساسية والذي يساعد على التخفيف من الخسائر مما يضعف حصول حالات الافلاس.
٣. قدرة الزبون، وتشير إلى أن الزبون له القدرة على الاستدانة من المصرف وتختلف من زبون الى اخر كالشركات الكبيرة وكذلك مقدره الفرد او الشركة على الاستدانة ومدى تمتعه بالأهلية القانونية اذ كان قاصرا او متخلف عقليا.
٤. الضمان الإضافي، وتعتبر مصدر ثانوي للمقترض في التسديد او الضمان في حالة الفشل في امتلاك موجودات يستطيع المصرف الاستيلاء عليها وتحويلها الى سيولة عند تقصير المقترض.
٥. الظروف : وهي تشير الى البيئة الاقتصادية او ما يخص الصناعة من عوامل تجهيز وانتاج وتوزيع مؤثرة في عمليات الشركات.
٦. القدرة الايرادية للزبون سواء كان منشأة تجارية او صناعية او غيرها او القدرة على خلق الايرادات التي من خلالها يتمكن المقترض من تسديد القرض وينبغي تحديد المؤشرات الخاصة بالتحليل المالي لمعرفة متطلبات السيولة .

ثانيا : عناصر خاصة بالمصرف، هذه العناصر تكون بالشكل التالي:(عبد النبي، 2007:73)

١. درجة السيولة، وتتمثل بحجم الاموال النقدية المتوفرة في خزائن المصرف وكذلك في خزائن البنك المركزي وفي حوالات الحزينة والتي بإمكانها ان تتحول الى سيولة بسرعة وبدون خسائر، وهناك بعض متطلبات تؤثر على عملية السيولة لدى المصرف.
٢. نسبة الاحتياطي القانوني، وهي تمثل حجم المبالغ التي يقوم المصرف بإيداعها لدى البنك المركزي من حجم الودائع المودعة لديه ويمكن الحصول على النسبة كما يلي:
٣. نسبة الاحتياطي القانوني= النقدية في المصرف+ النقدية لدى البنك المركزي (بالعملة المحلية والاجنبية) / اجمالي الودائع

٤ . نسبة السيولة القانونية، ان قوانين وتعليمات البنك المركزي الزمت المصارف التجارية بأن تحتفظ بسيولة في ارصدها تتحدد بنسبة معينة للحيلولة دون مواجهة حالات العجز او التوقف عن الدفع وهذه النسبة سوف تحد من قدرة المصارف على التوسع في منح القروض والتسهيلات الاخرى.

٥ . الاستراتيجيات المتبعة في المصرف، تؤثر الاستراتيجيات التي ينوي المصرف اتباعها في قرار منح القرض او التسهيل وتكون الاستراتيجيات بعدة أنواع،

أ- استراتيجية اقرض هجومية وفيها تكون حسب متطلبات الظروف والتوقعات بالنسبة لأسعار الفائدة، حيث ان نجاح الاسلوب يكمن في دقة التنبؤات بشأن اتجاه اسعار الفائدة فاذا كانت التنبؤات صحيحة حقق المصرف نجاحا في كسب المزيد من الارباح والعوائد ، لكن التنبؤات دائما تنصرف الى المستقبل والمستقبل دائما تكون صورته غير واضحة ولا احد يستطيع ان يتنبأ ماذا يحدث غدا، وفي هذه الحالة اذا لم تتحقق هذه التنبؤات فأن المصرف سيتعرض الى خسائر كبيرة وقد تفقده اصل المبالغ المقترضة مضافا اليها الفوائد.

ب- استراتيجية اقرض متحفظة: تطبق هذا النوع من الاستراتيجية المصارف التي تعاني من خلل في مراكزها المالية وكذلك فأنها تستخدم الادوات التقليدية في منحها القروض ولا تتحمل اي مخاطر.

ت- استراتيجية اقرض معتدلة، البعض من المصارف عندما تقوم باتباع هكذا استراتيجية فأنها لا تقوم بمنح القروض تتضمن مخاطر عالية وتقوم بالاستثمار المعتدل في الموجودات المتداولة.

ث- الهدف العام للمصارف. ان المصارف ومن خلال انشطتها تبتغى تحقيق ثلاث اهداف اساسية هي تعظيم القيمة السوقية للمالكين وتوسيع الحصة السوقية للمصرف وايضا لتحقيق استقرار يخدم اهداف التنمية الاقتصادية للبلد بما يؤدي الى اعادة اعمار البنية التحتية لمؤسساته المختلفة لذلك لابد ان تقوم المصارف بتعبئة إمكانياتها لتحقيق اهدافها المنشودة.

ج- الحصة السوقية للمصرف، كما كان المصرف رائدا في السوق المصرفي ويحوز على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطاته كما كانت قابليته على الاقراض اكبر وامكانياته عالية على الاختراق والتغلغل في الاسواق من خلال الخدمة الجيدة وتقديم خدمات جيدة حسب رغبة الزبائن.

ح- الامكانيات المتاحة للمصرف، ان المصارف كلما كانت تمتلك نوعيات خاصة وكفاءات بشرية مؤهلة ونزيهة كلما كان المصرف اقدر على منح قروض جديدة وجيدة ولدية المقدره على تحمل مخاطر اكبر وخاصة اذا كان لدية احتياطات كبيرة..

ثالثا : عناصر خاصة بالقرض وهذه العناصر تكون بالشكل الاتي:

١. مبلغ القرض ، تضع المصارف ضمن اهتماماتها التاكيد من كفاية القرض للغرض الذي يرغب الزبون تمويلية حتى لاتواجه المصارف طلبات اقتراض لاتستطيع تلبيتها وكما لاتواجه المصارف بعض المخاطر وبالاخص اذا كان حجم القرض كبير عن حد معين لذلك عالجت المصارف هذه الحالة من خلال مشاركة المصارف الاخرى في تمويل القرض الكبير وذلك بتوزيع المخاطر

٢. لغرض من القرض، كان في السابق بان اي زبون بإمكانه ان يحصل على القرض الذي يطلبه بمجرد ان يقدم الطلب الخاص بالإقراض ، لذلك يجب تغيير هذه النظرة لدى الزبائن من خلال قيام المصارف بمعرفتها الدقيقة على ما ينوي الزبون عملة بالمبالغ المقترضة.

٣. مصدر سداد القرض، ينبغي معرفة مصدر السداد المباشر للقرض والذي يعتبر من المؤشرات المهمة كما ان المصرف يصر على معرفة مصادر الوفاء لدى المقترض فاذا كان القرض في نهاية الدورة التجارية لذا ينبغي التأكد من قدرة الزبون على اتمام هذه الدورة بنجاح اما اذا كان التسديد سيتم من الفائض النقدي المحقق من تشغيل اصل ثابت ممول من القرض ، ففي هذه الحالة ينظم التسديد ليكون في مواعيد تحقق هذه الفوائض وبدفعات دورية اي كلما كان التسديد من مصادر النشاط للزبون كان افضل .

٤. مدة القرض، أن المصارف تفضل القروض قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية وذلك بحكم تركيبة مواردها وتكون مخاطرها اقل وعوائدها اقل ، لكن عندما يكون استحقاق القرض طويل او متوسط ستكون مخاطرها اعلى مع عوائد اعلى .

٥. طريقة سداد القرض، ينبغي تحديد ووضع برنامج سداد القرض لمعرفة هل سيتم سداه دفعة واحدة ام على شكل دفعات ام في نهاية المدة مع منح حوافز في حالة قيام الزبون بتسديد خلال مدة اقل.

٦. نوع القرض، أن معرفة نوع القرض مقارنة بالمصرف وهل سيتناسب مع الغرض الذي تم من اجله منح القرض ومعرفة العقبات التي تحول دون سداه وهل انه يتوافق مع سياسة المصرف المتبعة بالإقراض (الدوري واخرون، 2002:106).

سابعاً: عناصر الائتمان المصرفي يقوم الائتمان المصرفي على مجموعة من العناصر الرئيس اهمها مايلي :- .

١. ثقة البنك في العميل : وهو ما يستلزم قيام البنك بدراسة المقومات الائتمانية كافة للعميل بقصد التحقق من جدارة الائتمانية .

٢. إتاحة مبلغ من المال : وذلك أن الائتمان المصرفي لا ينحصر في القيام البنك بدفع مبلغ نقدي للعميل وانما يتعدى ذلك الى إتاحة هذا المبلغ للعميل من خلال عدة صور اخرى كإضافته الى حسابه الجاري او استخدامه في اعتمادات مستندية لصالحه أو اصدار خطابات الضمان له او غير ذلك من صور الإتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني .

٣. تعيين مبلغ الائتمان : إذ لا بد من تحديد مبلغ الائتمان حتى وإن تعددت صورته وهو ما يعرف في العرف المصرفي بأسم السقف الائتماني للعميل .

٤. تحديد الفائدة على الائتمان : إذ يعدّ حصول البنك على الفائدة من المقترضين الهدف الرئيسي من قيامه بمنحهم الائتمان ويمثل تحديد هذه الفائدة مقدما جوهر العمل المصرفي التقليدي

٥. تحديد الغرض من الائتمان : إذ يلزم تحديد الغرض من حصول العميل على الائتمان ومعرفة هل سيوجه مبلغ التمويل لعمليات استثمارية ام لتمويل راس المال العامل كما يلزم كذلك معرفة النشاط الذي سوف يتم ضخ هذا التمويل فيه .

٦. تحيد الاجل : إذ لا بد من وجود فاصل زمني بين ما يقدمه البنك لعملية وما يستردده منه ومن هنا كان لا بد من تحديد مدة معينة يقوم خلالها العميل بسداد المستحق عليه من اصل القرض وفوائد ومصاريفه

٧. ل ضمانات : وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة وقوع مخاطر مستقبلية .

٨. الخطر : والذي يزداد بزيادة الاجل الممنوح لطالب الائتمان نظرا لتزايد احتمالات تغير الظروف المستقبلية (Cole,Mishler,1998:6).

(وقد جرى العرف المصرفي ان يكون تعامل البنك مع طالبي التمويل من خلال ما يعرف بأسم عقد الائتمان او التسهيلات الائتمانية ايا كانت صور الائتمان الممنوحة للعميل)

ثامنا : المخاطر الائتمانية

تعرف المخاطر بصورة عامة بأنها الصعوبات التي تواجهها المصارف والتي ينجم عنها خسائر مالية مستقبلية مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل تخفيف اضرارها واغلب هذه المخاطر هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق كما تعرف بأنها احتمالية عدم قيام العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفق الشروط المتفق عليها (عباس، 2011:50) ويمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى عدة اقسام وكما يأتي (رمضان وجودة ، 2000:69):

1. مخاطر اقرضية مباشرة، وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وانواع الائتمانات الاخرى
2. مخاطر اقرضية محتملة، وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقرضية مباشرة طيلة حياة الاعتماد أو الكفالات.
3. مخاطر المصدر ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.

تاسعا: مصادر المخاطر الائتمانية

هناك مجموعة من المصادر التي تساهم في حدوث المخاطر الائتمانية (المناعي، 2000:87)

- 1- عوامل خارجية عن نطاق المؤسسة منها تغيرات الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال وتغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين.
- 2- عوامل داخلية تتمثل في ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أم لعدم التدريب الكافي وعدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة وضعف سياسات التسعير وأخيرا ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

عاشرا: مقومات منح الائتمان المصرفي

يتطلب القرار الائتماني الامثل عدد من المقومات يمكن اجمالها بما يلي (الشوراني، 2002:90)

أن يمنح الائتمان لصالح عميل تتوفر لديه الجدارة الائتمانية وفق معايير هذه الجدارة الائتمانية المتعارف عليها.

1. أن يكون الائتمان موجها لغرض واضح ومشروع يتفق مع طبيعة نشاط العميل سواء نشاطه القائم او انشطته الاخرى والتي تتكامل معا وتتفق مع سياسة الائتمان المصرف
2. التأكد من مصدر سداد واضح ومحدد ومرتبطة مباشرة بغرض استخدام الائتمان وتحيط به درجات عالية من الثقة والتأكد ليس فقط اثناء فترة منح الائتمان كوارد والسلطة الائتمانية توفر لهما المقومات الشخصية والموضوعية اللازمة.

احدى عشرة: مؤشرات المخاطر الائتمانية

تم اختيار ثلاثة من مؤشرات المخاطر الائتمانية بما يلائم مع المعلومات المتوفرة:-

١. نسبة القروض الى الموجودات، وهي نسبة تقيس اجمالي القروض الممنوحة كنسبة مئوية من اجمالي الموجودات وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت مخاطر التعرض الى عدم التسديد.
٢. نسبة القروض الى حق الملكية، وهي تشير الى مدى اعتماد المصرف على الموارد الذاتية وتوظيفها في القروض اذ ان ارتفاعها مؤشر على زيادة المخاطر الائتمانية فضلا عن دور المصرف في المحافظة على اموال مساهمية. (المطيري والاسدي ، 2016: 102)
٣. نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى القروض ، وتشير هذه النسبة الى قدرة المخصص المكون لمواجهة حالات عدم السداد من قبل المقترضين اذ ان ارتفاعها مؤشر على ضمان سلامة المصرف من التعرض للمخاطرة بسبب امكانية تغطيتها من خلال المخصص. (بلعوز وعبو، 2009:17).

ويمكن للمصارف ان تحد من المخاطر الائتمانية باستخدام مجموعة من الاساليب وهي:

١. الفحص، من اجل اتمام عملية الفحص الدقيق للزبائن اذ يحتاج المصرف الى اكبر قدر ممكن من المعلومات حول الزبائن المحتملين حتى يستطيع اتخاذ القرار الائتماني السليم .
٢. المراقبة، بسبب المخاطر الاخلاقية يحتاج المصرف إلى اجراء مراقبة دورية للزبائن للتأكد من استخدام الاموال في الغرض المخصص لها (سعيد وسعيد ، 2016: 114)
٣. العلاقات في الامد البعيد مع الزبائن، وهذا الامر يتيح للمصارف جمع أكبر قدر من المعلومات عن زبائنه وبتكلفة منخفضة
٤. الضمانات، يعد الضمان من أهم الوسائل التي تعوض المصرف عن خسائره في حال تعرضه الى مخاطر التخلف عن السداد(طهراوي وبن حبيب ، 2015: 67)

اثنا عشر: تصنيف المخاطر الائتمانية

يمكن تصنيف المخاطر الائتمانية الى ماييلي: (الطائي ، واخرون، 2015: 8)

١. مخاطر النكول، تنشأ هذه المخاطر من فشل المدين بالوفاء بالتزاماته المالية التعاقدية تجاه دائنيه سواء ما يتعلق بدفع الفائدة او المبلغ المقترض .
٢. مخاطر الجدارة الائتمانية : ينشأ هذا النوع من المخاطرة بسبب انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترض (المدين) والتي لم يكن للمقترض تقصير في ذلك.

الفصل الثالث: تحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام الداخلي والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في العراق

- المبحث الاول: الدين العام الداخلي في العراق**
- المبحث الثاني: الائتمان المصرفي الموجة للقطاع الخاص في العراق**
- المبحث الثالث: تحليل الترابط بين الدين العام الداخلي والائتمان المصرفي في العراق**

الفصل الثالث

تحليل طبيعة العلاقة بين الدين العام الداخلي والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع

الخاص في العراق

تمهيد

يمثل الدين العام بفرعية الداخلي والخارجي عبأً نقدياً على الاقتصاد الوطني في الامد القريب و البعيد ويتحدد الدين العام الممكن الحصول عليه بمتغيرات اقتصادية ونقدية ومالية ، فقاعدة الموارد وسعر الفائدة والعجز المخطط للموازنة العامة تؤدي دورا اساسيا في تحديد الحجم الاقصى للدين العام الممكن الحصول عليه في الاقتصاد الوطني ، ويعد الدين الحكومي الداخلي احد أدوات السياسة المالية التي ينجم عنها زيادة في العجوزات المالية الحكومية مما يترتب على ذلك تراكم في الديون الحكومية وان التوسع في حجم هذه الديون سيؤثر سلبا على أداء النشاط الاقتصادي بشكل عام عبر تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، التضخم ، سعر صرف العملة)، ومثلما للدين الداخلي اثار خطيرة في الاقتصاد العراقي فإنه أيضا يعد وسيلة مؤثرة وفاعلة في عملية تجميع المدخرات وامتصاص الفوائض المتواجدة لدى الافراد وتوجيهها نحو سد ثغرة عجز الموازنة الحكومية وان حصيلة الدين الداخلي توجه الى تمويل النفقات العامة والتي بدورها تؤدي الى احداث آثار توسعية في الاقتصاد القومي وتعوض عن الاثار الانكماشية التي احدثتها هذه القروض وقت اصدارها فضلا عن ان الدين الداخلي هو اعادة توزيع للقوة الشرائية بين افراد المجتمع وهذا مايميزة عن الدين الخارجي، كما ان سداه لا يحتاج الى زيادة الصادرات لتوفير العملة الصعبة لأنه بالعملة الوطنية.

يشكل الائتمان المصرفي الركيزة الاساسية لاعمال المصارف و عليه فأن منح الائتمان المصرفي عادة نجم عنه التعرض إلى مختلف المخاطر وأهمها المخاطر الائتمانية التي لاتزال تشكل الهم الاكبر لدى المصارف في محاولة لتخفيفها والتخلص منها لما لها من آثار سلبية تنعكس على إداء المصارف خصوصاً في مجال السيولة النقدية المستخدمة في الاعمال المصرفية ،ومع ما شهدته العراق بعد عام 2003 فقد كان من الضروري اجراء حزمة من الاصلاحات في القطاع المصرفي من خلال تشريع القوانين والاجراءات والتسهيلات واعادة الهيكلة لجعل هذه القطاع اكثر مرونة وفعالية مماينعكس هذا الاصلاح في زيادة حجم ونوع الائتمان المقدم.

المبحث الاول

ماهية الدين العام الداخلي في العراق

اولاً: الدين العام الداخلي العراقي

شهد الدين العام الداخلي والاساس النقدي في العراق ارتدادات موجبة وسالبة وتقلبات كثيرة في مستوياتهما الشهرية تعكسها ذلك معدلات النمو الشهري لكل من الدين العام والاساس النقدي ويرجع هذا الامر الى الزيادة في الانفاق العام وما يترتب عليه من ديون لعدم كفاية الموارد المالية التقليدية من جهة اورغبة الحكومة في زيادة حسابها الجاري من العملة المصدرة عند استبدال العملة الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي (العلي، 2009:30).

عندما يستمر العجز لسنوات ويتراكم الدين الحكومي تتعدد التفاعلات بين الموازنة العامة والعمليات والسياسات النقدية باتجاه المزيد من الهيمنة المالية على القرار النقدي وفي العراق والدول المماثلة تتخذ تلك الهيمنة ابعادا اخرى. إذ تكون عمليات العملة الاجنبية من المصدر النفطي، في الوضع الاعتيادي، حاکمة للأساس النقدي بينما يظهر العجز اهمية الدين الحكومي في الميزانية العمومية للبنك المركزي. ومع تعاظم حجم الدين يواجه البنك المركزي التعارض بين سعر الفائدة المنسجم مع اهداف السياسة النقدية وكلفة نفقات الدين التي تحاول وزارة المالية تحجيمها. ولهذا التعارض ارتباط مع سلاسة او صعوبة تدوير الدين وتكاليف التدوير التي تعرف بمجموع مبالغ الفائدة على الإصدارات عند إطفاء الدين القديم بأخر جديد. ومع وجود دين حكومي كبير يتأثر سوق المال بتدخل جهتين: السلطة المالية التي تزاوّل سياسة الدين الحكومي والبنك المركزي الذي يلتزم اهداف السياسة النقدية. وقد تتلاشى شيئاً فشيئاً خطوط التخصص وتقسيم العمل التي يعبر عنها استقلال البنك المركزي نتيجة الضغوط السياسية والاجتماعية لانحسار المورد النفطي. خاصة وأن البيئة السياسية والمزاج الاجتماعي يؤثران في مواقف خبراء الدولة وكوادرها إزاء المشكلات الاقتصادية والمالية. وفي الوضع الاعتيادي هناك فصل واستقلال في وظائف ومسؤوليات واهداف كل من المؤسساتين، النقدية والمالية العامة، لكن الأزمات الحادة تغير البيئة السياسية لعمل اجهزة الدولة لتهيمن المالية العامة على الصيرفة المركزية. ونشير هنا الى المقصود بالهيمنة المالية اصطلاحاً بأن العمليات المرتبطة بالموازنة من إنفاق حكومي وكيفية تمويله والعجز والمخاطر الناجمة عن الدين السيادي وعدم التأكد بشأن مستقبل سعر الفائدة هي بمجموعها تجعل البنك المركزي مكبلاً في سياساته تجاه المصارف والأسواق المالية والائتمان.

وعندما يكون سعر النفط مرتفعاً، فوق (٨٠) دولار مثلاً، وكمية الصادرات كافية وعند الإصرار على الأفاق بما يسمح به المورد النفطي مالياً يكون البنك المركزي أيضاً تحت الهيمنة النفطية المالية لأنه لا يستطيع التأثير كثيراً في الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار للأسعار. وشهد العراق تلك التجربة في السبعينات وما بعد عام 2003 حتى انهيار سعر النفط والازمة المالية عام 2008.

يمثل الاقتراض الداخلي عام 2015 بداية لمرحلة جديدة في المالية العامة والادارة الاقتصادية وعمل البنك المركزي وهي مرحلة قد تطول. وربما تتفاقم الآثار السلبية مع بطء الاستجابة حيث يأتي تعديل السياسة متأخراً. ومن الضروري التنبيه إلى ان عمل الحكومة والبنك المركزي وتدخلهما في السوق المالية ينحرف عن الكفاءة وتنتج عنه اضرار ما لم ترفع المؤسسات المعنية استعدادها للمواكبة على مدار اليوم والساعة بإجراءات خبيرة.

في العراق يتولى البنك المركزي الجوانب الإجرائية في إدارة الدين الحكومي وكذلك الحال في كثير من الدول فهو الذي يعقد المزادات ويقوم بالتسويات. وهذه الوظيفة تساعد على التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة الدين الداخلي خاصة عندما يكون البنك المركزي هو المستشار المالي للحكومة فعلاً بحيث لا يفاجأ بقرارات تبنتها السلطة المالية باستشارة جهة أخرى وعند وصول إدارة الدين إلى كمالها واتجهت نحو الأجل البعيد في التمويل يستطيع البنك المركزي العمل بحرية أكبر طالما يهتم بالسيطرة على بنية سعر الفائدة للأمد القصير. لكن المعروف ان الأزمة المالية الدولية الأخيرة سلطت الضوء على أهمية وجود سياسة تؤثر على اسعار الفائدة في الأمد البعيد عدا الإدارة الحكومية للدين، وبذلك لا يستطيع البنك المركزي التخلي عن الاهتمام بسعر الفائدة للأجل البعيد (علي، 2015: 6-7)

ثانياً: استراتيجية ادارة الدين العام الداخلي في العراق

كشفت الازمات الاقتصادية والامنية التي تعرض لها العراق الخلل الواضح والمتمثل بعدم وجود استراتيجية للدين العام بل اعتمدت سياسة الدين العام على الحاجة الفعلية اذا يزداد اصدار الدين عند زيادة العجز ثم ينخفض اصداره عند عودة الاوضاع الاقتصادية الى حالها مع تعثر سداد الدين المصدر اول مرة لذا شرعت وزارة المالية بأصدار استراتيجية ادارة الديون متوسطة الاجل عام 2017 والتي تمثل خطة متوسطة الاجل (5سنوات) تسعى الحكومة العراقية عن طريقها لتوفير التمويل اللازم للعجز المالي بأقل مستوى ممكن من المخاطر مع تحقيق المحفظة المثلى للدين العام الداخلي ، وتطوير سوق الدين المحلي اي (المحفظة المثلى للدين العام) هي المحفظة التي تشمل هيكل الدين العام الذي ترغب به الحكومة في تحقيقه من حيث عملة الاصدار واجل الاستحقاق واسعار الفائدة وادوات الدين ويطلق ايضاً على المحفظة المثلى المحفظة المستهدفة Target portfolio .

ارتفع الدين العام الداخلي في العراق بشكل كبير منذ عام 2014 ، وتعد اذونات الخزانة التي يشتريها مصرفي الرافدين والرشيد ثم تباع الى البنك المركزي احدى اهم ادوات التي ساهمت بتحقيق التي أسهمت بتحقيق الزيادة في هذا الدين مما رفع من نسبة الديون قصيرة الاجل ذات معدلات الفائدة الفعلية 2،6% ، والتي تتناسب مع رغبة الحكومة بتخفيض تكاليف الدين العام الداخلي وهذا الاستراتيجية قد تكون مبررة في الاجل القصير إلا أن تكاليف إعادة التمويل ستكون عالية اذا تم اتباع هذه الاستراتيجية على المدى الطويل. لذا ينبغي على الحكومة أن تتحول الى اصدار سندات ذات فترة استحقاق متوسطة وطويلة الاجل للسيطرة على مخاطر إعادة التمويل من جهة وتنويع ادوات الدين وتعزيز أسواق السندات الحكومية من جهة اخرى (Ministry Finance,2000:11).

ثالثا: واقع اجمالي الدين العام الداخلي في العراق

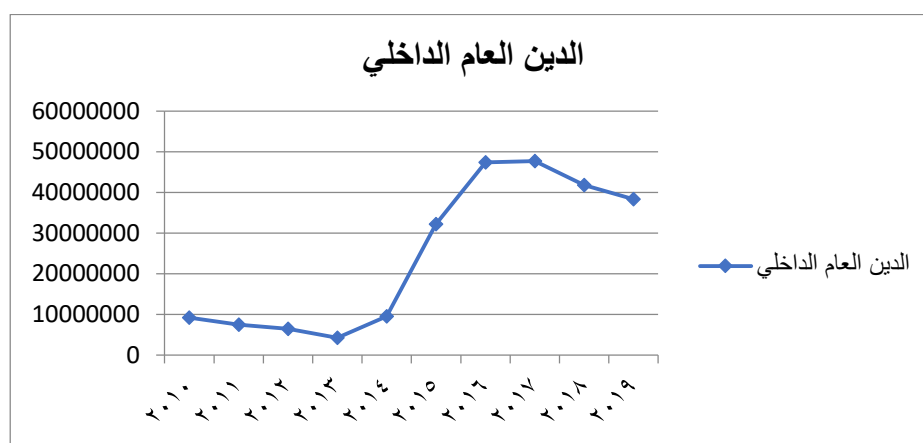
إن ارتفاع الدين العام الداخلي قياسا الى الدخل القومي وزيادته بشكل مستمر يعكس مدى الصعوبات المتزايدة التي يواجهها العراق في الحصول على الموارد المالية من أجل تمويل الانفاق العام وخاصة اذا كانت الحكومة غير قادرة على استغلال الفائض الاقتصادي وتعبئة المدخرات المحلية ، ويتكون الدين العام الداخلي في العراق من مجموعة من حوالات الخزينة والتي تعد شكلا من اشكال التمويل التضخمي وأن معظم الدين العام الداخلي العراقي يعود الى الجهاز المصرفي اذ أن الحكومة العراقية لم تكن بعيدة عن الاعتماد على الدين الداخلي لتمويل العجز المتزايد في الموازنة العامة اذ اصدرت العديد من السندات والحوالات والتي اخذت بالتزايد بعد عام 2004، ومن خلال الجدول (1) يتبين لنا التذبذب في قيمة الدين العام الداخلي العراقي اذا نلاحظ في عام 2010 يبلغ حوالي 180،9 (806) تريليون دينار عراقي ثم بدء بالانخفاض بعد ذلك خلال المدة من (2011-2014) ليصل في نهاية عام 2014 حوالي (9) 019،520 تريليون دينار عراقي ويرجع ذلك الانخفاض الى تحسن ايرادات العراق النفطية وانخفاض حجم العجز في الموازنة العامة حيث نلاحظ تذبذبة عبر هذه السنة ، وليعاود الدين العام الداخلي بالارتفاع مرة اخرى خلال الاعوام اللاحقة حيث بلغ نهاية عام 2015 حوالي 142،32 (805) تريليون دينار وبلغ نهاية عام 2016 حوالي 362،47 (251) تريليون دينار ، واستمرار هذا الارتفاع حتى عام 2017 الذي بلغ حوالي 678،47 (796) تريليون دينار ومن اهم الاسباب التي ادت الى لجوء الحكومة الى الاقتراض وارتفاع الدين الداخلي هو زيادة النفقات الجارية ولاسيما النفقات العسكرية لمواجهة حرب على الارهاب (داعش) اغاثة وتمويل المهجرين، وأيضا انخفاض الموارد المحلية اللازمة لتغطية الانفاق العام وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض الايرادات العام ، وعدم الاستقرار السياسي الخ وشهدت الاعوام اللاحقة انخفاضا شديدا في قيمة الدين الداخلي حتى وصل في نهاية عام 2019 حوالي (548،331،38)

تريليون دينار، وكما هو موضح في الجدول (١) قيمة الدين العام الداخلي خلال الفترة (2019-2010):

الجدول (١) اجمالي الدين العام الداخلي في العراق ٢٠١٩ - ٢٠١٠ (مليون دينار)

السنة	قيمة الدين العام الداخلي		
2010	9.180806	2015	32.142805
2011	7.446859	2016	47.362251
2012	6.547519	2017	47.678796
2013	4.255549	2018	41.822918
2014	9.520019	2019	38.331548

المصدر: النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي



شكل (3) الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2010-2019

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١)

رابعاً: مؤشرات قياس الدين العام في العراق (العقيل، والنداوي، 2004:6)

إن الدين العام يعد مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العام إذ تلجأ الدولة عادة إلى الاقتراض عندما تعجز مواردها المالية من الضرائب والرسوم لتسديد العجز المالي في الموازنة العامة ولأن ديون العراق الخارجية القديمة لم تحسم فمن الصعب الحكم على ثقل المديونية في العراق لذلك سيتم استعراض مؤشرات الدين العام من اجل اكتشاف مخاطر الدين ومن ثم المساعدة في ادارتها اذ ان هذه المؤشرات تساعد الحكومة العراقية في تقويم عبء الدين وكذلك تشكل انذار مبكر للالتزامات التي قد

يتعرض لها الاقتصاد العراقي ومن هذه المؤشرات هو مؤشر القدرة على الدفع، والذي يتكون من مجموعة مؤشرات فرعية، وكما يأتي:

أ- مؤشر نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي : إن الدين العام الداخلي في العراق يتكون من الرصيد النقدي الموجود لدى البنك المركزي العراقي ومن السندات والحوالات الخزينة المركزية وعادة ما يتم تمويله من السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي ليتم تداوله من قبل المصارف التجارية وكذلك من قبل المؤسسات المالية الاخرى ،ويقيس هذا المؤشر حجم الدين الداخلي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي ليتبين لنا مدى قدرة الحكومة العراقية على الايفاء بالتزاماتها المالية وحيث أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي اذ يعتمد في اغلب صادراته على النفط والتي تشكل تقريبا (90) من مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ودخلة القومي .

ب- مؤشر نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي: ان الدين العام الخارجي قد شكل عبئا على الاقتصاد العراقي نتيجة لكبر حجم الدين العام الخارجي وتراكم الفوائد المترتبة عليها نتيجة لظروف الحصار وانقطاع صادرات النفط العراقي الى الاسواق العالمية واستمر هذا الوضع حتى احتلال العراق إذ إن ارتفاع هذا المؤشر يقس لنا ما يتم تحويله من ايرادات الدولة من النقد الاجنبي الى الدول الأخرى من أجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية .

ج- نسبة اجمالي الدين العام العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي : أن المسألة المهمة حول الدين العام ليس في كبر حجم الدين بل في كيفية تكوينه وتركيبته وبسعر الفائدة الذي يحمله الدين العام ومدى قدرة الدولة على خدمة هذا الدين دون ان تكون هناك قيود توضع على الاقتصاد ككل وعادة ما يشار الى مدى قدرة الدولة على تحمل اعباء ديونها من خلال نسبة اجمالي حجم الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وهي احد ادوات الاساسية المهمة والتي تعد جزءا من التحليل لمعرفة مستويات الدين فضلا عن معرفة نسبة المئوية الى الصادرات عمليا المشكلة ليست في الدين بحد ذاته بقدر ما يتعلق بقنوات الانفاق المحددة لدى الحكومات فمعظم الدول المتقدمة لديها نسب مرتفعة جدا من الدين العام ولكن توجه الاموال المقترضة نحو استراتيجيات تنموية تعود بالفائدة على الاقتصاد والمواطن.

المبحث الثاني

الائتمان المصرفي الموجة للقطاع الخاص في العراق

اولا: مفهوم الائتمان المحلي

يأتي الائتمان المحلي ضمن اولويات السياسة النقدية والائتمانية التي يحددها البنك المركزي من اجل تحقيق معدل النمو الاقتصادي المطلوب بمعنى انها ذلك الاطار الذي يشتمل على تنظيمات لعملية الائتمانية وال تسهيلات المصرفية والتي تهدف الى تحديد اولويات الاستثمار بما يضمن تحقيق الربحية المصرفية والانسجام مع الاهداف الانمائية للبلد. ويرى البنك الدولي أن الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص يشير الى الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص كالموارد المتاحة من خلال القروض ومشتريات الاوراق المالية غير أسهم راس المال وغيرها التي تشكل اساسا لمطالبة بالسداد. (<http://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>) ولما كان الهدف من الائتمان المحلي هو تنشيط النظام التمويلي فإنه سيكون ضمن منظومة يقودها البنك المركزي في اطار هذا التخصص ويحتل البنك المركزي قلب النظام التمويلي المنظم المسؤول على السيطرة على تغييرات عرض النقد ومراقبة الانشطة التمويلية في جميع البلدان (عبد الحميد، 2000:10)

ثانيا: الائتمان النقدي والتعهدي بالعراق

ينقسم الائتمان المصرفي الموجة للقطاع الخاص الى ائتمان نقدي وائتمان تعهدي، فالائتمان النقدي هو الذي يمنحه المصرف التجاري لعملائه بصورة مباشرة، ويتكون من اشكال عدة منها القروض والسلف النقدية والكمبيالات المخصومة والسحب على المكشوف، ويشكل الائتمان النقدي الوظيفة الرئيسية للمصارف التجارية لكونه الأكثر ربحية والاقبل مخاطرة مع توفر الضمانات الكافية، ويعد هذا النوع من الائتمان الأكثر شيوعا واستخداما في المصارف التجارية، اما بالنسبة للائتمان التعهدي فهو الذي يمنح من قبل المصارف التجارية للعملاء بشكل غير مباشر ويتضمن اصدار الاعتمادات المستندية والكفالات وخطابات الضمان الممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية، ويحتل هذا النوع من الائتمان موقعا لا يقل أهمية عن النوع الأول (الائتمان النقدي) في هيكل عمل المصارف التجارية (تقرير البنك المركزي العراقي، 2013:6).

يقوم البنك المركزي العراقي بالدور التنظيمي والاشرافي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للحفاظ على نظام مالي يقوم على اساس التنافس في السوق وتحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية واطاحة فرص العمل وتأمين نظاما فعالا للمدفوعات، كما يقوم بمعالجة التضخم والحفاظ على الاستقرار في السيولة عبر عمليات السوق المفتوحة حيث يمكن للبنك المركزي التأثير

في السيولة المصرفية ثم التأثير في اسعار الفوائد القصيرة الامد عبر بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية فأن عملية بيع هذه الأوراق تؤدي الى سحب السيولة اي تخفيض ارصدة المصارف في حساب احتياطياتها مع البنك اما عملية شراء الأوراق فأنها تؤدي الى زيادة السيولة اي زيادة ارصدة المصارف في حساب احتياطياتها مع البنك (العبيدي، و عبد الخالق، عبد الله، المشهداني، 2003:112).

يسعى البنك المركزي الى توسيع نطاق الائتمان بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية، ولغرض توسيع نطاق الائتمان قرر البنك المركزي ان يكون الاحتياطي القانوني الالزامي بنسبة (15%) على كافة الودائع المصرفية سواء الحكومية او الاهلية موزعة بواقع (10%) يحتفظ بها البنك المركزي و(5%) يحتفظ بها في خزائن المصرف وقد تم تطبيقه منذ 1/9/2010 الامر الذي ساهم في انخفاض الاحتياطيات المصارف العاملة في العراق والمودعة لدى البنك المركزي مما ساعد في توجيه هذه الموارد نحو عمليات منح الائتمان النقدي والتعهدي (تقرير البنك المركزي العراقي، 2013:6) وقد اعتمد البنك المركزي على عدة وسائل لغرض زيادة وتطوير الائتمان النقدي والتعهدي منها (الزبيدي، 2015:129)

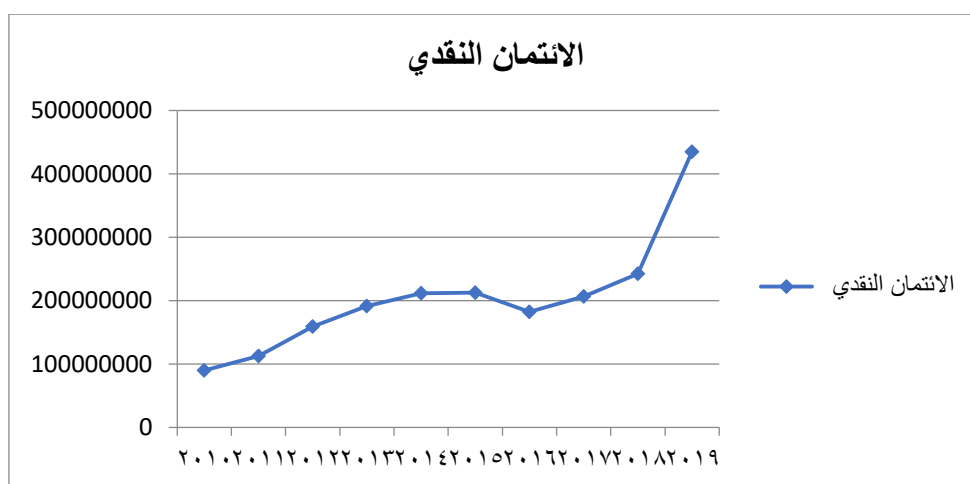
١. تشجيع المصارف على توسيع الخدمات الائتمانية.
٢. العمل على تطبيق اللوائح الارشادية لغرض تصنيف الائتمان ووضع مخصصات لكل صنف تتفق مع المخاطر المتعلقة بها.
٣. العمل على انشاء شركة ضمان الودائع والقروض.
٤. تخصيص نسبة من الاعتمادات الموجهة لاستيراد القطاع العام للمصارف الخاصة.

لقد شهد الائتمان النقدي بالعراق تطورا واضحا ويتضح من الجدول أدني الذي يبين الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية بان الائتمان النقدي بلغ (89.926.757) تريليون دينار في سنة 2010 مقارنة بسنة 2011 حيث بلغ (112.430.144) تريليون دينار واستمر ارتفاعه حيث شكل الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص عبر سنة 2013 حوالي (191.520.185) تريليون دينار واستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2016 إذ انخفض الى حوالي (182.470.352) تريليون دينار ثم بدء بالارتفاع وبلغ (206.701.361) تريليون دينار سنة 2017 وبلغ الائتمان النقدي حوالي (434.907.152) تريليون دينار مقارنة بنظيره سنة 2018 الذي بلغ (242.295.412) تريليون دينار.

الجدول (2) الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق
٢٠١٠-٢٠١٩ (مليون دينار)

السنة	قيمة الائتمان النقدي	السنة	قيمة الائتمان النقدي
2010	89.926.757	2015	212.554.670
2011	112.430.144	2016	182.470.352
2012	159.248.544	2017	206.701.361
2013	191.520.185	2018	242.295.412
2014	206,372,211	2019	434.907.152

المصدر: النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي



شكل (2) الائتمان النقدي للمدة 2010-2019

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢)

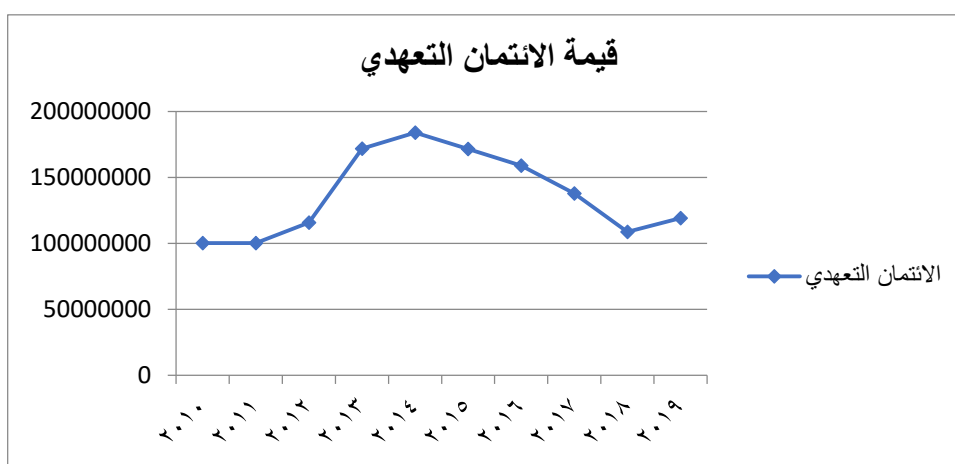
ويمثل الائتمان التعهدي في العراق بالاستثمارات وخطابات الضمان وشهد تطورا ملحوظا بعد عام 2010 حيث بلغ حوالي (100.397.484) تريليون دينار خلال عام 2011 وبلغ اجمالي الائتمان التعهدي للقطاع الخاص عام 2012 حوالي (115.875.897) تريليون دينار واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2014 اما عام 2015 فقد شهد الائتمان التعهدي انخفاض ملحوظا حيث بلغ حوالي (171.591.022) تريليون دينار وثم انخفض ايضا في عام 2016 حيث بلغ (159.002.068)

تريليون دينار واستمر هذا الانخفاض حتى بلغ عام 2018 حوالي (108.732.261) تريليون دينار ثم زاد بنسبة قليلة عام 2019 حيث بلغ حوالي (119.182.780) تريليون دينار وذلك حسب ما مبين بالجدول (3) الائتمان التعهدي المقدم للقطاع الخاص الممنوح من قبل المصارف التجارية.

الجدول (3) الائتمان التعهدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية في العراق ٢٠١٠-٢٠١٩ (مليون دينار)

السنة	قيمة الائتمان التعهدي	السنة	قيمة الائتمان التعهدي
2010	97.395.478	2015	171.591.022
2011	100.397.484	2016	159.002.068
2012	115.875.897	2017	137.844.944
2013	171.899.899	2018	108.732.261
2014	183.963.123	2019	119.182.780

المصدر: النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي



شكل (3) قيمة الائتمان التعهدي في العراق للمدة 2010-2019

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٣)

المبحث الثالث : تحليل الترابط بين الدين العام الداخلي والائتمان المصرفي في العراق

يدرس هذا المبحث أهم ما توصله اليه البحث عبر تحليل علاقات الارتباط والانحدار لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات ، وذلك باستعمال عدد من الاساليب ، منها اختبار الارتباط (Pearson) الذي يستخدم لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات ، واختبار الانحدار الخطي البسيط الذي يستعمل من اجل بيان مقدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ، فضلاً عن استعمال معامل التحديد (R^2) الذي يوضح مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تطراً على المغير المعتمد ، وكذلك تم استخدام معامل الانحدار (Beta) ، وقيمة (F المحسوبة) لمعامل الانحدار لبيان معنويتها .

قبل اجراء الاختبارات يجب التحقق من شرط خضوع البيانات الى التوزيع الطبيعي (Normality test) لما لهذا الاختبار من أهمية كبيرة في تحديد نوع الاختبار الاحصائي الذي سيتم اعتماده لاختبار فرضيات الدراسة، فعند خضوع البيانات الى التوزيع الطبيعي سوف يستخدم في البحث أساليب الاختبار المعلمي (Parametric test)، اما في حال عدم خضوع البيانات الى التوزيع الطبيعي فسوف يتم استخدام أساليب الاختبار اللامعلمي (Non parametric test). علماً أن قياس علاقات الارتباط والتأثير تعتمد بشكل كلي على الاختبار المعلمي.

استخدم بالبحث نوعين من الاختبارات، الاول هو اختبار (Kolmogorov-Smirnov)،

والثاني هو اختبار (Shapiro-Wilk)، ويبين الجدول (4) نتائج الاختبارات:

جدول (4) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الدين العام الداخلي	.209	10	.200*	.857	10	.071
الائتمان النقدي	.265	10	.200*	.832	10	.085
الائتمان المصرفي	.289	10	.200*	.815	10	.092

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يتبين من الجدول (4) ان جميع قيم اختبار (Kolmogorov-Smirnov) ، واختبار (Shapiro-Wilk) كانت اكبر من (5%)، وهذا يعني خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي مما يحقق شرط الاختبار المعلمي.

أولاً: اختبار فرضيات الارتباط بين متغيرات الدراسة

استعمل بالبحث معامل الارتباط البسيط (Pearson)، من خلال البرنامج الاحصائي (SPSS V.25)، لغرض اختبار الفرضيات الرئيسية، وما تفرع عنها من فرضيات فرعية، ولقياس مدى قوة معامل الارتباط ونوعه بين المتغيرات يتم مقارنة النتيجة المستخرجة مع المقياس الاتي: (ابو عمة و وهندي ، 1995 :137)

- 0.9 الى 1 ارتباط طردي قوي جداً
 - من 0.7 الى 0.9 ارتباط طردي قوي
 - من 0.5 الى 0.7 ارتباط طردي متوسط
 - من 0.3 الى 0.5 ارتباط طردي ضعيف
 - من 0 الى 0.3 لا يوجد ارتباط يذكر
- * (في حال ظهور الاشارة سالبة فينطبق نفس المقياس مع تسمية الارتباط عكسي).

وتنقسم الفرضيات على النحو الاتي:

- 1- الفرضية الرئيسية الاولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي والائتمان النقدي الموجه للقطاع الخاص.
 - 2- الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي والائتمان التعهدي الموجه للقطاع الخاص.
- وتتفرع عنهما فرضيتين فرعيتين وكالاتي:

أ- الفرضية الفرعية الاولى:

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و الائتمان النقدي.

H_1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و الائتمان النقدي

يظهر الجدول (5) مصفوفة قيم معاملات الارتباط البسيط (Pearson) التي تضمنتها الفرضية الرئيسية الاولى وما تفرع عنها من فرضيات فرعية ، وكما يلي :-

جدول (5) اختبار علاقات الارتباط بين قيمة الدين العام الداخلي والائتمان النقدي

Correlations			
	الدين العام الداخلي	الائتمان النقدي	
الدين العام الداخلي	Pearson Correlation	1	.585*
	Sig. (1-tailed)		.038
	N	10	10
الائتمان النقدي	Pearson Correlation	.585*	1
	Sig. (1-tailed)	.038	
	N	10	10

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يشير معامل الارتباط (Pearson) في الجدول (5) إلى أن هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة القوة بلغت (.585) ذات دلالة احصائية معنوية بلغت (.038) عند مستوى معنوية 5% بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) وبين المتغير الاول التابع (الائتمان النقدي) ، وهذا يعني انه كلما ازدادت قيمة الدين العام الداخلي كلما ازداد الائتمان الموجه للقطاع الخاص . وعليه لا يمكن رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين الدين العام الداخلي والائتمان النقدي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة الطردية بين الدين العام الداخلي والائتمان النقدي الموجه للقطاع الخاص هي مخالفة لطبيعتها، فمن المعروف انه كلما ازداد الدين العام الداخلي كلما انخفض الائتمان النقدي الموجه للقطاع الخاص (العلاقة عكسية) وذلك بفعل ما يعرف بأثر التضاحم، والذي يفسر وجود حالة التضاحم والتنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص من اجل الحصول على الموارد المالية، الا أن الحالة في العراق خلال مدة الدراسة كانت عكسية، ويرى في البحث أن السبب وراء ذلك هو أن القطاع الخاص العراقي لا يعاني من مشكلة نقص السيولة، بل ان المشكلة تكمن في عدم وجود فرص استثمارية مشجعة للدخول في استثمارات جديدة وهذا ما يعرف بانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، كما ان السيولة النقدية الموجودة في المصارف التجارية العراقية كبيرة للدرجة التي تكفي لإقراض

القطاع الحكومي (الدين العام الداخلي) و اقراض القطاع الخاص أيضا، وهذا ما كان ظاهراً في العلاقة الطردية بين الدين العام الداخلي والائتمان النقدي

أ- الفرضية الفرعية الثانية :

H_0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و الائتمان التعهدي .

H_1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و الائتمان التعهدي

يظهر الجدول (6) مصفوفة قيم معاملات الارتباط البسيط (Pearson) التي تضمنتها الفرضية الرئيسية الثانية وما تفرع عنها من فرضيات فرعية ، وكما يلي :-

جدول (6) اختبار علاقات الارتباط بين قيمة الدين العام الداخلي والائتمان التعهدي

Correlations			
		الدين العام الداخلي	الائتمان التعهدي
الدين العام الداخلي	Pearson Correlation	1	.921**
	Sig. (1-tailed)		.000
	N	10	10
الائتمان التعهدي	Pearson Correlation	.921**	1
	Sig. (1-tailed)	.000	
	N	10	10

*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

يشير معامل الارتباط (Pearson) في الجدول (6) إلى أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية جداً بلغت (0.921) عند مستوى معنوية 1% بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) وبين المتغير الثاني التابع (الائتمان التعهدي) ، وهذا يعني أنه كلما ازدادت قيمة الدين العام الداخلي كلما ازداد الائتمان التعهدي

الموجه للقطاع الخاص . وعليه لا يمكن رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين الدين العام الداخلي والائتمان التعهدي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاقة الطردية بين الدين العام الداخلي والائتمان التعهدي الموجه للقطاع الخاص هي مخالفة لطبيعتها، فمن المعروف انه كلما ازداد الدين العام الداخلي كلما انخفض الائتمان التعهدي الموجه للقطاع الخاص (العلاقة عكسية) وذلك بفعل ما يعرف باثر التضاحم، والذي يفسر وجود حالة التضاحم والتنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص من اجل الحصول على الموارد المالية، إلا أن الحالة في العراق عبر مدة الدراسة كانت عكسية ويرى في البحث أن السبب وراء ذلك هو ان القطاع الخاص العراقي لا يعاني من مشكلة نقص السيولة، بل ان المشكلة تكمن في عدم وجود فرص استثمارية مشجعة للدخول في استثمارات جديدة وهذا ما يعرف بانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، كما ان السيولة النقدية الموجودة في المصارف التجارية العراقية كبيرة للدرجة التي تكفي لإقراض القطاع الحكومي (الدين العام الداخلي) و اقراض القطاع الخاص أيضا، وهذا ما كان ظاهراً في العلاقة الطردية بين الدين العام الداخلي والائتمان التعهدي

ثانياً: اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات الدراسة

أستعمل بالبحث اختبار الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لتحديد مقدار التأثير بين المتغيرات عن طريق البرنامج الاحصائي (SPSS V.25)، واختبار الفرضية الرئيسية الثالثة والرابعة وما تفرع عنها من فرضيات فرعية وعلى النحو الاتي:

٣- الفرضية الرئيسية الثالثة : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي والائتمان النقدي الموجه للقطاع الخاص.

٤- الفرضية الرئيسية الرابعة : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الدين العام الداخلي والائتمان التعهدي الموجه للقطاع الخاص.

وتتفرع عنهما فرضيتين فرعيتين وكالاتي :

أ. الفرضية الفرعية الاولى :

H_0 : لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و الائتمان النقدي.

H_1 : يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و الائتمان النقدي.

يبين الجدول (7) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها .

جدول (7) تحليل علاقات الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الاولى

R ²	F	الائتمان النقدي			المتغير التابع
		قيمة t المحسوبة	β	α	المتغير المستقل
0.342	4.154	3.329	2.970	13783	الدين العام الداخلي
		0.076			مستوى المعنوية Sig.

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

ويتبين من الجدول (7) ما يلي:-

- ١- بلغ معامل انحدار قيمة الدين العام الداخلي على الائتمان النقدي (2.970) وهذا يعني أن الائتمان النقدي سيزداد بمقدار (2.970) اذا زادت قيمة الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة. علما أن هذا التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) وان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.329) وهي قيمة معنوية عند المستوي المذكور.
- ٢- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية أنموذج الانحدار (44.15) ، وهي قيمة معنوية عند المستوى (10%) .
- ٣- بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.342) وهذا يعني أن الدين العام الداخلي فسر ما مقداره (34%) من التغيرات التي تطرأ على الائتمان النقدي، أما النسبة المتبقية البالغة (66%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلية في الانموذج. وعليه نستدل من التحليل الاحصائي، رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة (H₁) التي تنص على وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين الدين العام الداخلي والائتمان النقدي ، علما أن معادلة الانحدار المقدره كانت حسب الاتي $Y=13783 + 2.97X$

ب. الفرضية الفرعية الثانية :

- H₀**: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و الائتمان التعهدي.
- H₁**: يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قيمة الدين العام الداخلي و الائتمان التعهدي.

يبين الجدول (8) قيم معاملات معادلة الانحدار واختبار مدى معنويتها .

جدول (8) تحليل علاقات الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

R ²	F	الانتمان التعهدي			المتغير التابع
		قيمة t المحسوبة	β	α	المتغير المستقل
0.21	4.48	9.33	0.926	36799	الدين العام الداخلي
					0.000

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج نتائج البرنامج الاحصائي SPSS Var.25

ويتبين من الجدول (8) ما يأتي:

١- بلغ معامل انحدار قيمة الدين العام الداخلي على الانتمان التعهدي (0.926) وهذا يعني أن الانتمان التعهدي سيزداد بمقدار (0.926) اذا زادت قيمة الدين العام الداخلي بمقدار وحدة واحدة. علما أن هذا التأثير كان معنوي عند مستوى (1%) وأن قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (9.33) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

٢- بلغت قيمة (F) المحسوبة والتي تقيس معنوية أنموذج الانحدار (4.48) ، وهي قيمة معنوية عند المستوى (1%) .

بلغت قيمة معامل التحديد (R²) (0.21) وهذا يعني أن الدين العام الداخلي يفسر ما مقداره (21%) من التغيرات التي تطرأ على الانتمان النقدي، أما النسبة المتبقية البالغة (79%) فتعود لعوامل أخرى غير داخلة في الانموذج وعليه نستدل من التحليل الاحصائي، قبول الفرضية البديلة (H₁) التي تنص على وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين الدين العام الداخلي والانتمان التعهدي ، علما أن معادلة الانحدار المقدره كانت حسب الاتي:

$$(Y=36799 + 0.926X)$$

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١. يمثل الدين العام وسيلة لتمويل النفقات العامة في ظل عجز الإيرادات العامة وعدم كفايتها .
٢. ان الاقتراض الحكومي من المصارف التجارية قد لا يؤدي الى آثار سلبية على القروض المقدمة للقطاع الخاص ، وذلك عندما يكون هناك فائض في الاحتياطيات لدى تلك المصارف
٣. يعد الائتمان المصرفي عاملاً مؤثراً في النمو الاقتصادي كونه يساهم في تمويل الاستثمار والتنمية الاقتصادية ، فضلاً عن مساهمته في معالجة مشكلة البطالة والتضخم والانكماش .
٤. يتأثر الائتمان المصرفي بالموازنة العامة للدولة في حالة وجود فائض في الموازنة فأن الائتمان المصرفي يوجه بشكل كامل نحو القطاع الخاص ، أما في حالة العجز فأن هناك نسبة من السيولة النقدية المتاحة سوف تخصص الى اقراض الدولة وهذا ما يعرف بأثر المزاحمة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
٥. تزايد الدين العام الداخلي في العراق بشكل ملحوظ اعتباراً من عام 2014 ولغاية عام 2017 وذلك بفعل انخفاض اسعار النفط عالمياً فضلاً عن زيادة النفقات العامة بسبب الحرب على داعش.
٦. استمر الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في العراق بالزيادة المستمرة عبر السنوات عينة البحث على الرغم من زيادة الاقتراض الداخلي خلال تلك السنوات ، وهذا دلالة على ان المصارف التجارية العراقية تمتلك سيولة فائضة لم تتأثر بالاقتراض العام الداخلي.
٧. شهد الائتمان التعهدي في العراق انخفاضاً نسبياً ابتداءً من عام 2014 ولغاية 2019 وذلك بفعل زيادة الاقتراض العام الداخلي وتراجع النشاط الاقتصادي بفعل الحرب على الارهاب

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة قيام الحكومة العراقية بتوجيه موارد القروض العامة نحو القطاعات الاستثمارية من اجل توليد الموارد الكافية لتسديد قيمة الدين العام وفوائده .
٢. ضرورة قيام الحكومة العراقية بتقليص النفقات العامة لاسيما النفقات الاستهلاكية للحيلولة دون اللجوء الى المزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي.
٣. العمل على تنويع الموارد الاقتصادية وضرورة مغادرة مبدأ الاقتصاد الريعي الاحادي الموارد وذلك عبر تفعيل القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية .
٤. انفاذ القانون وفرض هيبة الدولة من اجل تعظيم الايرادات الضريبية وايرادات المنافذ الحدودية والتي تعد السند الظهير لرفد الموازنة العامة بالموارد المالية .
٥. ضرورة قيام الحكومة العراقية بأستغلال السيولة النقدية الفائضة لدى المصارف التجارية وذلك عبر توفير بيئة استثمارية مناسبة للقطاع الخاص

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

أ. الكتب

١. ابو عمة ، عبد الرحمن بن حمد ، هندي محمود محمد : الاحصاء التطبيقي ، ط ٢ ، مطبعة الملك فهد الوطنية ، المملكة العربية السعودية ، 1995.
٢. خلف فليح حسن، " النقود والبنوك"، دار للكتاب العالمي، عمان- الاردن، ط ١ (2006).
٣. الدوري مؤيد عبد الرحمن، سلامة حسين محمد -اساسيات الادارة المالية -دار الراية للنشر والتوزيع -2013.
٤. الدوري، فلاح حسن والحسيني ، مؤيد " ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر " دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، (2006).
٥. رمضان، زياد وجودة، محفوظ، "الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك" ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 2006.
٦. زكي، رمزي، (1990) ، محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث ، دار العالم الثالث، بيروت
٧. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، ط ١ ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002.
٨. سامويلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، (2006).
٩. الشمري، صادق راشد، "ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية" مطبعة الفرح، بغداد، العراق، 2008
١٠. شهاب مجدي ، (2004) اصول الاقتصاد العام المالية العامة ط ١ الدار الجامعية الجديدة الاسكندرية ، مصر
١١. عبد الحفيظ ، عبدالله عبد، 1998، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة مصر
١٢. عبد الحفيظ عبد الله عبد، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1998.
١٣. عبد الله ، خالد امين ، والطراد، اسماعيل ، " ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006.
١٤. عبد المجيد ، عبد الفتاح عبد الرحمن ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ، القاهرة 1996

١٥. عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، (1969)، "اقتصاديات المالية العامة" ط٢، مطبعة كمالية
١٦. العبيدي، رائد عبد الخالق، عبد الله، والمشهداني، خالد احمد فرحان، "النقود والمصارف"، دار الايام، الاردن، 2013.
١٧. العلي، عادل، (2002)، المالية العامة والتشريع المالي، ط١ الجزء الاول، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان
١٨. العلي، عادل فليح، وكداوي، طلال محمود (1989)، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الكتب للطباعة والنشر
١٩. عمر، حسين، (2000)، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
٢٠. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية 1999
٢١. مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.
٢٢. النعيمي، عدنان تاية، التميمي، ارشد فؤاد، الادارة المالية المتقدمة عمان، الاردن، (2009).

ب. الرسائل والأطاريح

١. ابو حصيرة، مازن، 2015 الديون الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
٢. بزام، صافية، (2013)، "استخدام المؤشرات المالية لتنبؤ بالتعثر المالي : دراسة تطبيقية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة"، رسالة ماجستير، جامعة قصدي مرباح، الجزائر.
٣. بلعزور، بن علي، "الاحطار المالية في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية"، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الثاني حول الازمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، الجزائر، 2009.
٤. جنوحات فضيلة، (2006)، مشكلة الديون الخارجية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة الجزائر، الجزائر.
٥. حمدان، محمد وليد، (2018)، "بناء أنموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة الاردنية في قطاع البنوك والتأمين"، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الاردن.

٦. الدوغجي ، علي حسن، (2011)، "مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.
 ٧. الزبيدي ، فرح علي توفيق، (2015)، " المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق" رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
 ٨. شاهين ،محمد اكرم، 2012، أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الازهر ، القاهرة ،مصر.
 ٩. الشمري، صادق راشد،"سياسات الاقراض في المصارف العراقية " ،مطبعة العزة ، بغداد، العراق، 2005.
 ١٠. صادق علي توفيق ،نبيل عبد الوهاب ،لطيفة 1998سياسات وادارة الدين العام في البلدان العربية شركة ابو ظبي ن للطباعة والنشر ، ابو ظبي.
 ١١. عبد النبي،وليد، " اللوائح التنظيمية والرقابة في النظام المصرفي في العراق"، بيروت، لبنان،(2007).
 ١٢. العبيدي، عمر محمود، " النقود والبنوك" (2000).
 ١٣. علي ،"سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ،تشرين الاول،(2015).
- ج. مجلات ودوريات**
١. اهم مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية والدول النامية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان1986.
 ٢. الخزرجي ،منير حسين،" السياسة الائتمانية في منح القروض الائتمانية"، مجلة الرشيد المصرفي، العدد السابع، السنة الثالثة ، تشرين الثاني،(2002).
 ٣. الخياط، زهراء،(2013)، " استخدام أنموذج (Sherrod) للتنبؤ بفشل المصارف الاهلية في محافظة نينوى ، مجلة تنمية الرافدين،العدد(11) المجلد (3).
 ٤. الدغيم، عبد العزيز، والامين ماهر، وأنجرو ايمان " التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد(28) العدد(3) سنة (2006).
 ٥. رامي، وحيد محمود الوتار ،(2018)، " استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية : دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية"، مجلة الرافدين ، العدد(32)،المجلد (4).

٦. زكي ،رمزي 1987،الخروج من ازمة الديون الخارجية بين افكار الرومانسية، التصور الموضوعي للارصدة المديونية العربية ،منتدى الفكر العربي ،عمان ،الاردن.
٧. سعيد عبد السلام لفته، وسعيد، بلال نوري،" المخاطر الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية "، مجلة الادارة والاقتصاد، عدد 2016,108.
٨. الشماع ،همام وعبد العزيز ،اكرام ، الدين العام الداخلي واثرة على التوازن الداخلي في الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات – مجلة العلوم الاقتصادية والادارية –المجلد السادس –العدد الخاص بمناسبة نهاية الالفية الثانية –جامعة بغداد –كلية الادارة والاقتصاد -(1999).
٩. الشخيلي ، فالح عبد الكريم ، "سياسات واجراءات الاقراض" مجلة الرشيد المصرفي "، العدد الثاني، السنة الثانية،(2001).
١٠. صندوق النقد الدولي ،دليل احصائيات مالية الحكومة ،الجزء الاول 1986.
١١. الطاهر ، الفاتح الشريف يوسف،ومحمد بن ، نور الهدى ، " الترميز الائتماني ودورة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان"، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد (14) العدد الاول.
١٢. الطائي، عبد الرحيم نكطوف،" اليات البنك المركزي العراقي في المحافظة على استقرار السيولة في المصارف التجارية"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،2015.
١٣. طهراوي، اسماء ، وبن حبيب ، عبد الرزاق،"ادارة المخاطر الائتمانية في ظل معايير بازل"، مجلة الدراسات الاقتصادية الاسلامية ، عدد1مجلد ١٩ ، 2015.
١٤. عباس ، علي،(2011)،" تحديد الاسباب الادارية والمالية لفشل الشركات : دراسة تحليلية على شركات التضامن الاردنية "، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد(2).
١٥. العقيل، النداوي ،عبد العزيز ، (2004) المديونية العراقية بين الانعكاسات الاقتصادية والتداعيات السياسية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد المجلد العاشر العدد الرابع والثلاثون.
١٦. عمر هاشم طه،"دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الارباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار)" مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (3)العدد(2)2013.
١٧. مايج شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم ، "تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر للمدة من (2001-2011)" مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية

والادارية ، المجلد الثاني عشر – العدد الخامس والثلاثون (2015)، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد.

١٨. المناعي ، جاسم، "الممارسة السليمة للشفافية في سياسات النقدية والمالية"، مجلة المركزي، عمان، 2000.

ت- التقارير

١. البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام (2013).
٢. جواد، سرمدعباس ، علي عباس فاضل، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، 2009.
٣. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي "المبادئ التوجيهية لادارة الدين العام"، (2001).
٤. عبد الحميد ، عبد اللطيف ، " البنوك الشاملة عملياتها واداراتها" الدار الجامعية . الاسكندرية ، مصر، (2000).
٥. عداي، نورشدهان عداي، 2016 تحليل مسارات الدين العام للمدة(2010-2014) وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية /قسم السياسات الاقتصادية ،بغداد.
٦. النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي.

ثانيا: المصادر الاجنبية

A. Book & Research

1. Acosta-Gonzalez,E&Fernandez-rodriguez,f(2013).forecasting financial failure of firms via genetic Algorithms. Computational Economics,43(2).
2. AIAdham, M.Qasem, M. AI-Nimer, M. &Yousef, A. A. (2015). The Impact of Marketing strategy on profitability in medical Jordanian corporations. Lnternational business research,8(11),61.
3. Baumol&Blinder, wiliam J.&Alan S.(Economics, problem and policies)Seventh Edition, Harcourt Brace college 1998.

4. Carl-Ludwig Holtfrerich ; Government Debt; causes ‘Effects and Limits. German National Academy of Sciences Leopoldina ‘Berlin ‘ 2016.
5. Cole, R. and L. Mishler .consumer and business credit.new York;m row-hill,1998.
6. Robert Dippelsman, Claudia Dziobek and cariosa (2012) the Defintionf pubic Sector, Gutierre zmangas InternatilonalL monetapy fund.
7. Rudiger Dernbusch and stanly ficher (1998), Marco Economics, 2 Edition Mc Graw-hill New York.

B.jornal&Report

1. Financial Stability Forum, "Report of the Working Group on Capital Flows," April 5, 2000.
2. Mc Connell&Brue, Campbell R.&Stanley L.(Economics, principle-problemand policies) published by Mc Graw-Hill ,lrwin an imprint of the Mc Graw-Hill companies 2002
3. Medium Term Debt Management strategy, Ministry of finance, Iraq, 2000.
4. Patillo, C. and Luca, R. 2003, what are the channels though which extemal debt affects growth? International Monetary fund.washington unpublished manuscript.

ثالثا: المواقع

- 1.(<http://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS>)

Abstract:

Public debt represents an important source of public revenue that the state uses to finance public expenditures in light of the deficit of other revenues, and the public debt is the subject of debate between the two economies. When the pioneers of interventionist thought, led by Keynes, defended the principle of deficit financing, that is, the use of public loans to finance the budget deficit and lack of commitment to the balance of the public budget.

The study aims to diagnose the financial policy in terms of strengths and weaknesses in Iraq, especially public debt management on the one hand, the ability of the banking sector to support and support the government in the face of financial crises that may be exposed to it, the importance of debt and its types, the reasons and justifications for automatic asylum, economic impacts, corruption, waste of money and economic resources and their loss.

The first chapter includes the introduction to the research, the research methodology and previous studies. The second chapter includes the first variable, that is, public debt, its concept, its types, the justifications that lead to the mechanism, the economic effects resulting from it, the causes, and the second variable is understandable, elements, principles, and the risks involved, and the third chapter includes an analysis of the nature of the relationship between internal public debt and credit The banking sector for the private sector in Iraq, where a case study was used in Iraq during the period (2010-2019) and the result came through statistical analysis, that is, the analysis of the correlation between the two variables in Iraq and according to the assumptions imposed that there is a positive relationship between the two variables, i.e. the higher the internal public debt, the higher the credit with the quality of cash and pledge And vice versa, and this is contrary to their nature, as it is known that the relationship between them is an inverse relationship.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

Faculty of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences



The Effect of Domestic Public Debt on Bank Credit Directed to the Private Sector

Iraq Case Study for the Period (2010-2019)

Research submitted to the Board of the College of Management and Economics - University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a higher diploma in financial and banking sciences

Submitted By

Raghad Jassim Mohammed

Supervised by

Assistant Professor Dr.

Kamal Kazem Jawad Al-Shammari

2020